



العنوان

دور التحليل المالي في تقييم مردودية المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم التجارية

تخصص: بنوك

الأستاذ المشرف:
أ.ختيم محمد العيد

إعداد الطالب:
بوبكر لهالي

لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
رئيسا وممتحنا	أستاذ محاضر	د/ بلعجوز حسين
مشرفا ومقررا	أستاذ مساعد. أ.	أ/ ختيم محمد العيد

السنة الجامعية: 2014/2013

كلمة شكر

بسم الله والحمد لله الذي رزقنا العقل ووهبنا التفكير وحسن التوكل عليه، ورزقنا من العلم ما لم نكن نعلم، والذي سهل لنا السبيل لإنجاز هذا العمل المتواضع.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى:

* الأستاذ: ختيم محمد العيد.

على إشرافه وتتبعه إنجاز هذه المذكرة وتشجيعه لي لإنهاؤها مقدما لي كل النصائح والتوجيهات اللازمة.

* كل أساتذة جامعة المسيلة وأخص بالذكر الأستاذ بدار عاشور والأستاذ قري عبد الرحمان

* كل موظفي وزملائي في مؤسسة SARL DAR EDDIAF MOTORS

* كل من ساعدني ومدد لي يد العون من قريب أو بعيد.

الهلايلي
الهلايلي

إهداء

لو سئل القلب عن الأحبة بعد الله و الرسول لا يعرف إلا هؤلاء.

إلى من حملتني وهنأ على وهن فتعبت علي في الصغر و ساعدتني في الكبر بحسن

صحبتها, و بدعوتها الصالحة إلى الصدر الحنون أمي الغالية حفظها الله.

إلى من رباني على التقوى و الفضيلة, فكان درع أمان لي احتمي به من غدر الزمن, وتحمل

عبء الحياة حتى لا أحس بالحرمان إلى أبي الغالي حفظه الله.

إلى أخواتي وإخوتي.

إلى كل الأهل و الأقارب دون استثناء.

إلى كل من قدم يد المساعدة من قريب ولو كانت بكلمة ساهمت في رفع معنوياتي.

إلى زميلتي سليماني حميدة إلى كل طلبة جامعة المسيلة.

إلى كل هؤلاء

إلى كل من يعرفني و يحمل لي ذرة حب.

أهلاً بي
أهلاً بي

الفهرس.

الصفحة	الموضوع
	كلمة شكر. إهداء. الفهرس العام. قائمة الجداول. قائمة الأشكال.
أ-د	مقدمة عامة.....
	الجانب النظري.
الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي	
2	تمهيد.
3	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.
3	المطلب الأول: التطور التاريخي للتحليل المالي وعوامل زيادة أهميته.....
5-3	أولاً: التطور التاريخي.
7-5	ثانياً: العوامل التي أدت إلى زيادة أهمية التحليل المالي.
8-7	المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي.
8	المطلب الثالث: موضوع التحليل المالي وأنواعه.
9-8	أولاً: موضوع التحليل المالي.
10-9	ثانياً: أنواع التحليل المالي.
10	المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي.
11	المطلب الأول: خطوات ومجالات التحليل المالي.
12-11	أولاً: خطوات التحليل المالي.
14-13	ثانياً: مجالات التحليل المالي.
14	المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي وأهميته.
15-14	أولاً: أهداف التحليل المالي.

16-15 ثانيا: أهمية التحليل المالي.
16المطلب الثالث:نتائج التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه.
17-16أولا:نتائج التحليل المالي.
21-17ثانيا:الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.
22المبحث الثالث: مقومات ومعايير التحليل المالي.
23-22المطلب الأول:مقومات التحليل المالي.
23المطلب الثاني:معايير التحليل المالي.
26-23أولا: أنواع المعايير.
27-26ثانيا: خصائص معايير التحليل المالي.
27ثالثا: استخدامات معايير التحليل المالي.
27المطلب الثالث: شروط ومحددات التحليل المالي.
28-27أولا: شروط التحليل المالي.
29-28ثانيا: محددات التحليل المالي.
30 خاتمة الفصل الأول.

الفصل الثاني: مصادر وأدوات التحليل المالي.

32تمهيد.
33المبحث الأول:مصادر معلومات التحليل المالي.
38-33المطلب الأول:الميزانية المحاسبية.
41-38المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج.
42-41المطلب الثالث:استخدامات البيانات المحاسبية.
42المبحث الثاني:أدوات التحليل المالي.
44-43المطلب الأول:النسب المالية.
46-44أولا: نسب السيولة.
48-46ثانيا: نسب النشاط.
49-48ثالثا:نسب الربحية.
52-49المطلب الثاني:نسب القوائم المالية.

53	المبحث الثالث:المردودية.
53	المطلب الأول:مفاهيم حول المردودية.
55-53	المطلب الثاني:الأنواع المختلفة للمردودية.....
56-55	المطلب الثالث:نسب التحليل المالي لقياس المردودية.....
57	خاتمة الفصل الثاني.....

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة.(SARL DAR EDDIAF MOTORS)

59	تمهيد.
60	المبحث الأول: تقديم مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS).....
60	المطلب الأول: نبذة تاريخية عن نشأة مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS) ..
60	أولا: نشأة المؤسسة.....
60	ثانيا: تعريف مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS).....
62-61	المطلب الثاني: هياكل مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS).....
	المطلب الثالث: المهام والمبادئ التي تركز عليها مؤسسة (SARL DAR EDDIAF
62	MOTORS).....
63-62	أولا: مهام مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS).....
64-63	ثانيا: المبادئ التي تركز عليها مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS).....
	المطلب الرابع: الأهداف والخدمات المقدمة من طرف مؤسسة (SARL DAR EDDIAF
64	MOTORS).....
64	أولا: أهداف مؤسسة(SARL DAR EDDIAF MOTORS).....
65	ثانيا: الخدمات المقدمة من طرف مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS).....
67	المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.
69-67	المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية المختصرة.....
69	المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية.
73-69	أولا:حساب نسب السيولة.
75-73	ثانيا:حساب نسب النشاط.
78-75	ثالثا:حساب نسب الربحية.

84-78	المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية وفقا للقوائم المالية.
84	المطلب الرابع: تحليل نسب المردودية.
86-84	أولا: مردودية النشاط.
87-86	ثانيا: المردودية الاقتصادية.
88-87	ثالثا: المردودية المالية.
91-88	رابعا: نسب أخرى للمردودية.
92	خاتمة الفصل الثالث.
94	الخاتمة العامة.
101-98	المراجع.
110-103	الملاحق.

الصفحة	الشكل
66	شكل رقم(01): هياكل مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS).
68	شكل رقم(02): رسم بياني لجانب الأصول للميزانية المالية المختصرة.
69	شكل رقم(03): رسم بياني لجانب الخصوم للميزانية المالية المختصرة.
70	شكل رقم(04): رسم بياني يبين نسبة السيولة السريعة.
71	شكل رقم(05): رسم بياني يبين نسبة التداول.
73	شكل رقم(06): رسم بياني يبين نسبة النقد.
75	شكل رقم(07): رسم بياني يبين مجمل ربح العمليات.
76	شكل رقم(08): رسم بياني يبين صافي ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب.
77	شكل رقم(09): رسم بياني يبين صافي الربح بعد الضريبة.
78	شكل رقم(10): رسم بياني يبين العائد على الموجودات.
79	شكل رقم(11): رسم بياني يبين الوزن النسبي للالتزامات.
80	شكل رقم(12): رسم بياني يبين الوزن النسبي لرأس المال.
81	شكل رقم(13): رسم بياني يبين الوزن النسبي للأرباح المحتجزة.
82	شكل رقم(14): رسم بياني يبين الوزن النسبي للالتزامات قصيرة الأجل.
83	شكل رقم(15): رسم بياني يبين الوزن النسبي للأصول الثابتة.
84	شكل رقم(16): رسم بياني يبين الوزن النسبي للأصول المتداولة.
85	شكل رقم(17): رسم بياني يبين معدل الهامش الاقتصادي.
86	شكل رقم(18): رسم بياني يبين معدل النتيجة الصافية.
87	شكل رقم(19): رسم بياني يبين المردودية الاقتصادية.
88	شكل رقم(20): رسم بياني يبين المردودية المالية.
89	شكل رقم(21): رسم بياني يبين نسبة المردودية الإجمالية للأموال الخاصة.
90	شكل رقم(22): رسم بياني يبين نسبة المردودية المختصرة للأموال الخاصة.
91	شكل رقم(23): رسم بياني يبين المردودية الصافية للأموال الخاصة.

قائمة الجداول.

الصفحة	الجدول.
37-36	جدول رقم (01): شكل الميزانية المالية (جانب الأصول).
38-37	جدول رقم (02): شكل الميزانية المالية (جانب الخصوم).
40-39	جدول رقم (03): شكل جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة).
41-40	جدول رقم (04): شكل جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة).
67	جدول رقم (05): الميزانية المالية المختصرة (جانب الأصول).
68	جدول رقم (06): الميزانية المالية المختصرة (جانب الخصوم).
70	جدول رقم (07): نسبة السيولة السريعة.
71	جدول رقم (08): نسبة التداول.
72	جدول رقم (09): صافي رأس المال.
72	جدول رقم (10): النقد.
73	جدول رقم (11): معدل دوران الموجودات الثابتة.
74	جدول رقم (12): معدل دوران مجموع الأصول.
74	جدول رقم (13): معدل دوران الأصول المتداولة.
75	جدول رقم (14): مجمل ربح العمليات.
76	جدول رقم (15): صافي ربح العمليات.
77	جدول رقم (16): صافي الربح بعد الضريبة.
78	جدول رقم (17): العائد على الموجودات.
79	جدول رقم (18): الوزن النسبي للالتزامات.
79	جدول رقم (19): الوزن النسبي لرأس المال.
80	جدول رقم (20): الوزن النسبي للأرباح المحتجزة.
81	جدول رقم (21): الوزن النسبي للالتزامات قصيرة الأجل.
82	جدول رقم (22): الوزن النسبي للأصول الثابتة مقارنة بالهيكل الاستثماري.
83	جدول رقم (23): الوزن النسبي للأصول المتداولة.
84	جدول رقم (24): معدل الهامش الاقتصادي.

85	جدول رقم (25):معدل النتيجة الصافية.
86	جدول رقم (26):المردودية الاقتصادية.
87	جدول رقم (27):المردودية المالية.
88	جدول رقم (28): نسبة المردودية الاجمالية للأموال الخاصة.
89	جدول رقم (29): نسبة المردودية المختصرة للأموال الخاصة.
90	جدول رقم (30): المردودية الصافية للأموال الخاصة.

مقدمة عامة:

تعتبر المؤسسة الوحدة الأساسية في الاقتصاد، فالمؤسسة هي عبارة عن مجموعة من الوظائف المتكاملة والمرتبطة لخدمة هدف معين وتعتبر الوظيفة المالية أساسية وهامة في المؤسسة، بما أنها تخدم الوظائف الأخرى، وباعتبار التحليل المالي مسير للوظيفة المالية بشكل عام بوصفه الأساس في تطوير هذه الوظيفة، كما انه سائر التطورات التي حصلت في الوظيفة المالية والمحاسبية على حد سواء باعتباره ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، والذي ازدادت أهميته في ظل تعدد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، حيث أصبح لزاما على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي، كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة عن الوضعية المالية وتبيان مردوديتها، لذلك لابد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها، وبيان جوانب القوة والضعف فيها، كما يعتبر التحليل المالي من أهم مجالات المعرفة التي تثير الطرق أمام المستثمرين في ترشيد الخطط والقرارات بالاعتماد على نتائج التحليل ودراسة مردودية المؤسسة.

أولاً: الإشكالية.

من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو دور التحليل المالي في تقييم مردودية المؤسسات الاقتصادية؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة سنحاول الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

✓ فيم تتمثل أهمية التحليل المالي وما هي مصادره؟

✓ كيف يتم استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم وضع المؤسسة المالي؟

ثانياً: الفرضيات

- ✓ يعتبر التحليل المالي المرآة العاكسة التي تبين الوضع المالي للمؤسسة.
- ✓ يعتبر التحليل المالي ذو أهمية كبيرة في تقديمه النتائج المطلوبة عن وضع المؤسسة للأطراف المهتمة، كما تتعدد مصادره من مختلف الوثائق المحاسبية التي تنجزها المؤسسة.
- ✓ النسب المالية ونسب القوائم المالية المستخرجة بواسطة التحليل المالي تعتبر الأساس الذي تعتمد عليه المؤسسة في تقييم مردوديتها.

ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع

- تنقسم أسباب اختيارنا للموضوع إلى قسمين، ذاتيه وموضوعية:
- الأسباب الذاتية:
- المساهمة في إبداء الرأي داخل المؤسسة بصفتي موظف بها.
 - الميل الشخصي إلى معالجة المواضيع المتعلقة بالتحليل المالي.
- الأسباب الموضوعية:
- ارتباط الموضوع بتخصص الباحث.
 - الوقوف على الواقع العملي لكيفية استخدام المؤسسات الاقتصادية للتحليل المالي في تقييم وضعها المالي.

رابعاً: أهداف البحث

- يمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية:
- ✓ إبراز أهمية التحليل المالي.
 - ✓ التعرف على حقيقة وضع مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS).

خامساً: أهمية الموضوع

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي تستعمل في تحليل نتائج المؤسسة من خلال تحليل القوائم المالية الخاصة بها باعتبار أن هذه القوائم مصدر هام للمعلومات التي تساعد في تقييم وضع المؤسسة حيث من خلال هذا التحليل تظهر نقاط القوة والضعف والتأكد من سلامة أوضاعها وذلك باستخدام أدوات تحليلية من قبل محللين قادرين على استعمال كافة المعلومات المهمة المتاحة.

سادسا: المنهج المستخدم

للإجابة على التساؤل الوارد في الإشكالية، ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة من البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الفصلين الأول والثاني، والذي اعتمد فيه على البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع، بينما في الفصل الثالث تم الاعتماد على منهج دراسة حالة وإسقاطها على مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS).

سابعا: الدراسات السابقة

1. دراسة اليمين سعادة (2009) بعنوان: "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها"، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة-العلمة-سطيف.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اعتبار التحليل المالي كأداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالي للمؤسسة، وتحديد المشاكل التي تعاني منها، وقد استهدفت الدراسة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة واستخدمت الدراسة القوائم المالية للمؤسسة من أجل الوصول إلى تقييم وضعيتها وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسة تحتاج إلى عدة وثائق من أجل التحليل ما قد يؤثر على أن تكون الدراسة غير دقيقة وكذلك احتفاظ المؤسسة بكم معتبر من السيولة لديها باعتبارها أموال مجمدة.

كما أوصت الدراسة بعدم قيام المؤسسة بالاستثمارات الزائدة وكذا عدم تجميد الأموال وزيادة كفاءة استغلال أصولها.

ثامنا: تقسيمات البحث

من أجل تسهيل دراسة الموضوع الذي جاء بعنوان "دور التحليل المالي في تقييم مردودية المؤسسات الاقتصادية" قمنا بتقسيمه إلى جانبين جانب نظري وآخر تطبيقي، ولقد تم التقسيم في الجانب النظري إلى فصلين، الفصل الأول يتطرق إلى ثلاث مباحث المبحث الأول ماهية التحليل المالي وفيه المطلب الأول التطور التاريخي للتحليل المالي وعوامل زيادة أهميته المطلب الثاني مفهوم التحليل المالي في المطلب الثالث موضوع التحليل المالي وأنواعه أما فيما يخص المبحث الثاني استعمالات التحليل المالي تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب أولها خطوات ومجالات التحليل المالي، ثانيها أهداف التحليل المالي وأهميته أما ثالثها نتائج التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه، كما تم تقسيم المبحث الثالث مقومات

ومعايير التحليل المالي أيضا إلى ثلاثة مطالب جاء في المطلب الأول مقومات التحليل المالي وفي المطلب الثاني معايير التحليل المالي أما في ما يخص المطلب الثالث شروط ومحددات التحليل المالي، أما في الفصل الثاني مصادر وأدوات التحليل المالي وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول مصادر معلومات التحليل المالي وفيه المطلب الأول الميزانية المحاسبية في المطلب الثاني جدول حسابات النتائج أما المطلب الثالث استخدامات البيانات المحاسبية وقد جاء في المبحث الثاني أدوات التحليل المالي وفيه المطلب الأول النسب المالية، المطلب الثاني نسب القوائم المالية أما ما جاء في المبحث الثالث المرودية، المطلب الأول مفاهيم حول المرودية والمطلب الثاني الأنواع المختلفة للمرودية، المطلب الثالث نسب التحليل المالي لقياس المرودية.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد كان فيه فصل واحد تم فيه إسقاط ما جاء في الجزء النظري على دراسة حالة مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS) وجاء التقسيم فيه إلى مبحثين المبحث الأول تقديم مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS) كان التقسيم فيه على التالي المطلب الأول نبذة تاريخية عن نشأة المؤسسة في المطلب الثاني هياكل المؤسسة في المطلب الثالث المهام والمبادئ التي تركز عليها المؤسسة في المطلب الرابع الأهداف والخدمات المقدمة من طرف المؤسسة، في المبحث الثاني تحليل الوضعية المالية للمؤسسة تم إعداد الميزانية المالية المختصرة في المطلب الأول في المطلب الثاني التحليل بواسطة النسب المالية أما المطلب الثالث التحليل بالنسب المالية وفقا للقوائم المالية وفي المطلب الأخير تحليل نسب لمرودية.

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي وليدا للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، التي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات غش وخداع مارستها بعض إدارات المؤسسات ذات الملكية العامة، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء، وأدى بالمشرع إلى التدخل، وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه المؤسسات، وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة، وهي وظيفة التحليل المالي.

لا زالت هذه الوظيفة تزداد أهمية ووضعا وتتطور مع المؤسسات بشتى أنواعها، وكذلك ما يقدمه من معلومات ذات دلالة هامة لمستعمليه.

سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم التحليل المالي، موضوعه والأهداف المرجوة منه وتطوره، واستعمالاته بالإضافة إلى مقوماته الأساسية كما يتطرق أيضا إلى الأطراف المستفيدة منه وشروطه ومحدداته والأهم من ذلك نتائجه التي تهتم عدد كبير من الأطراف الداخلية والخارجية.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي من أهم أساليب التشخيص المالي الذي تستعمله المؤسسات من أجل التعرف على أوضاعها المالية وتقييم وضع المؤسسة الحالي والمستقبلي لذلك سنتطرق إلى الموضوع من خلال التقسيمات التالية:

✓ التطور التاريخي للتحليل المالي.

✓ العوامل التي أدت إلى الزيادة من أهمية التحليل المالي.

✓ مفهوم التحليل المالي.

✓ موضوع التحليل المالي.

✓ أنواع التحليل المالي المختلفة.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتحليل المالي وعوامل زيادة أهميته.

الهدف من هذا المطلب التعرف على التطور التاريخي للتحليل المالي عبر السنوات وأهم العوامل التي أدت إلى زيادة أهميته.

أولاً: التطور التاريخي.

بدأ الاهتمام بالتحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر، حيث استعملت البنوك النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وذلك استناداً إلى كشوفاتها المحاسبية، وكان جل الاهتمام في التحليل المالي ينصب على مصادر التمويل الطويلة الأجل¹.

لكن مع تطور الصناعة والتجارة اتضح ضعف هذا التحليل، وظهر في بداية العشرينيات من القرن الماضي بعض الدراسات المبنية على مؤسسات من قطاعات مختلفة باستعمال عدد كبير من النسب المالية، لكن سرعان ما تطور هذا التحليل وذلك من خلال تصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية، وهذا ما ساعد على المقارنة بين المؤسسات بسهولة.

¹ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2009، ص 5.

لقد كان للازمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) أثر كبير في تطور تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي، ففي سنة 1933م أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف، وبدأت هذه الأخيرة تساهم في نشر الإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.¹

لقد أدى إفلاس العديد من المؤسسات في العالم في تلك الفترة إلى توجيه الاهتمام في التحليل المالي الى قضيتين أساسيتين وهما²:

- ✓ دراسة سيولة المؤسسات خاصة أن أغليبتها أعلنت إفلاسها بسبب وضع السيولة لديها، حيث أصبحت غير قادرة على تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها.
- ✓ دراسة ربحية المؤسسات وقدرتها على المنافسة.

كما إن الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لإعادة البناء دور هام في تطور تقنيات التحليل المالي، حيث اظهر المصرفيون والمقرضون وبصفة أكثر دقة وحزم اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم، انصب الاهتمام على نوعية المؤسسات ووسائل التمويل اللازمة، وقد تكونت في فرنسا(مثلا) سنة 1967م لجنة عمليات البورصات، والتي حدد هدفها بتأمين الاختيار الجيد، وتأمين المعلومات المالية التي تنشرها المؤسسات المحتاجة الى مساهمة الادخار العمومي، وقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي وأصبح كلاهما مكملًا للآخر وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات الى تطور نشاطها وتحقيقها لقفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية.³

كما أن انتشار ظاهرة التضخم المالي وارتفاع الأسعار وتأثير ذلك على بنود قائمة المركز المالي بشكل كبير ازداد الاهتمام ثانية بقائمة المركز المالي الى جانب الاهتمام بقائمة الدخل، وينظر الآن الى التحليل المالي نظرة شاملة وخاصة مع استخدام الأساليب الكمية الحديثة واستخدام الحاسوب حيث أصبح التحليل المالي يتم بمستوى عال من الكفاءة، ولم يعد هناك اهتمام بقائمة أكثر من قائمة بل أصبح الهدف من التحليل والمعلومات المرغوب الحصول عليها هي التي تحدد القائمة التي يجب الاعتماد عليها من أجل الوصول

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988، ص 13.

² منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي "مدخل صناعة القرارات"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 10.

³ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 14.

إلى المطلوب من المعلومات، ولم يعد الأمر أيضا مقتصرًا على قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل بل تعدى ذلك إلى كل البيانات المحاسبية فالتحليل المالي حاليا يستخدم كل البيانات المحاسبية كما يستخدم أيضا بيانات خارجية تتعلق بالمؤسسة.

فالتحليل المالي أصبح يساعد في تقييم الأداء ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات حتى انه يعمل على إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة.¹
ثانيا: العوامل التي أدت إلى زيادة أهمية التحليل المالي.

هناك العديد من العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي يمكن إبرازها فيما

يلي:²

✓ الثورة الصناعية.

أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الأرباح ووفرات الإنتاج، وبذلك تطور حجم المؤسسات الاقتصادية من مؤسسات فردية صغيرة إلى شركات مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف من المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، ولقد اضطر هؤلاء المساهمين نظرا لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة المؤسسات إلى مجلس إدارة مستقل، وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة وضعية المؤسسات ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج لتحديد جوانب القوة والضعف في المركز المالي لها ونتيجة أعمالها.

✓ الائتمان.

دفع أسلوب التمويل قصير الأجل البنوك التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات طالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك ظهرت الحاجة إلى ضرورة تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تتوصل البنوك إلى قرار منح القرض أو عدم المنح،

¹ منير شاكور محمد وآخرون، مرجع سابق، ص: 11، 12.

² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص: 22، 24.

ومن أجل هذا قد أنشأت الكثير من البنوك وحدات خاصة مهمتها القيام بتحليل القوائم المالية للمؤسسات التي تطلب القرض.

✓ أسواق الأوراق المالية.

تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف تعرضاً للمخاطر، ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمرقبون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين تقوم الأسواق المالية بتحليل حسابات تلك المؤسسات لتحديد مدى قوتها أو ضعفها، وعلى ضوء تلك النتائج يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

✓ تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية.

نجاح شركات المساهمة كوسيلة لاستثمار المدخرات يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المسيرين، لذا فقد اهتمت الحكومات بإصدار القوانين لضمان هذه الحماية سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات، أو نشر القوائم المالية على الجمهور اعترافاً منها بأحقية اطلاع الأطراف الخارجية (المساهمين وغيرهم) عليها.

✓ التحكم المؤسسي: ¹

ظهور هذا المفهوم في العقد الأخير من القرن المنصرم جاء للحاجة إلى تفعيل الرقابة الداخلية والخارجية على المؤسسات، ومبررات هذا التحكم جاء نتيجة التلاعب الذي حصل في الإجراءات المحاسبية والاستثمارية للعديد من المؤسسات، وحلة شركة أنرون وفشلها عام 2001 ما هو إلا دليل على ظهور وتقدير التحكم المؤسسي لدى المؤسسات وقد حددت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) مفهوماً واسعاً للتحكم المؤسسي وفق الآتي:

¹ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي "اتجاهات معاصرة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 19.

- ✓ إطار التحكم المؤسسي يجب أن يحمي حقوق حملة الأسهم وتحقيق المساواة بين عموم المساهمين (المحلي و الدولي).
 - ✓ إطار التحكم المؤسسي يجب أن يضمن حقوق ذوي المصالح المشتركة من خلال قوانين و أنشطة تعاون فعالة تضمن السمعة الجيدة للمؤسسة.
 - ✓ يجب أن يغطي التحكم المؤسسي موضوع الشفافية والإفصاح المناسب الكامل للمعلومات ذات العلاقة بالفعاليات والأنشطة المهمة للمؤسسة، مع مراعاة مسألة التوقيت الملائم.
 - ✓ إطار التحكم المؤسسي دليل استراتيجي للمؤسسة وأداة رقابة فعالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة.
- المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي.

يقصد بالتحليل المالي عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات كم يقصد به عملية يتم من خلالها استكشاف أو إشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة، وتساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وذلك من خلال تحليل القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسة.

يعبر بعض المحاسبين عن التحليل المالي كونه وسيل تضمن الإجراءات اللازمة لإعطاء صورة عن فاعلية أنشطة المؤسسة وكذلك كفاءة تلك الأنشطة في كل مقطع منها ثم طبيعة ومستوى الأموال التي حصلت عليها تلك المؤسسة وكيفية استغلالها وتوزيعها والعلاقات الحسابية المتبادلة مع المؤسسات الأخرى وكذلك علاقتها المالية مع المؤسسات الأعلى التي تتبع لها أو مع موازنة الدولة.¹

هو معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة لتقييم المشروع القائم أو المراد تطويره وتوسيعه وتشخيص المشاكل لاتخاذ القرارات المستقبلية.²

هو علم له قواعد ومعايير وأسس تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها، ثم إخضاعها الى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 39.

² خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2010، ص 54.

الربط المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف¹، فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المؤسسة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على المؤسسة والعلاقة بين أموال الملكية والالتزامات طويلة الأجل بالإضافة الى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة الى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب² كما يتضمن عملية تفسير القوائم المالية وفهمها وهو احد المصادر المهمة للمعلومات.³

التحليل المالي ما هو إلا دراسة القوائم المالية في ظل مجموعة من البيانات الإضافية المكملة بعد تبويبها التبويب الملائم، وباستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية وذلك لغرض إبراز الارتباطات التي تربط بين عناصرها وبهذا الشكل فإن التحليل المالي يساعد في الحصول على إجابات موضوعية على أسئلة جوهرية تهم الأطراف المعنية.⁴

المطلب الثالث: موضوع التحليل المالي وأنواعه.

يتم التعرف من خلال هذا المطلب على موضوع التحليل المالي والجوانب التي يلم بها وكذا الأنواع المختلفة له.

أولا: موضوع التحليل المالي.

"تختلف الغايات والأهداف التي يتطلع إليها المحلل المالي عند قيامه بكل عملية تحليل على انفراد، فعندما يكون الغرض من التحليل معرفة نتيجة عمل المؤسسة في الحاضر وما سيكون عليه بالمستقبل فإن موضوع التحليل ينصب على معرفة ربحية المؤسسة والعوامل المؤثرة على زيادتها وانخفاضها، لذلك يركز المحلل على دراسة المصروفات والإيرادات وبيان العناصر المؤثرة على حجم الربحية، سواء كانت هذه العوامل سالبة أو موجبة، باعتبارها الأسباب الرئيسية في حجم معين من الربحية، وبالتالي لمساعدة الإدارة على اتخاذ الإجراءات المستقبلية لتفعيل العناصر الايجابية وتقليص السلبية منها أما

¹ خليل احمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2010، ص 160.

² رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 151.

³ خالد توفيق الشمري، مرجع سابق، ص 54.

⁴ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 41.

إذا كانت الغاية من التحليل المالي تقديم تسهيلات ائتمانية أو مصرفية، فإن موضوع التحليل سوف ينصب على معرفة قابلية المشروع على تسديد التزاماته بالمستقبل، من خلال دراسة العلاقة بين الأصول والخصوم، ومقدرة أصول المشروع على تغطية الالتزامات خلال فترة معينة.

لذلك فإن موضوع التحليل المالي يختلف باختلاف الغرض من التحليل مما يتطلب كل هدف من أهداف التحليل بيانات معينة، تعتبر المادة الأولية لصناعة المعلومات المرتبطة بموضوع التحليل.¹

ثانياً: أنواع التحليل المالي.²

للتحليل المالي أنواع مختلفة يشترطها موضوع البحث والاستنتاج التي ينفذها المحلل وحجم المشكلة التي يدرسها والوقت الذي تستغرقه العملية التحليلية.

فالتحليل الذي يستند على دراسة البيانات والمعلومات الاقتصادية-الاجتماعية لمؤسسة معينة يسمى بالتحليل الداخلي وبمعنى آخر دراسة الأنشطة الاقتصادية لمؤسسة منفردة دون المقارنة مع المؤسسات الاقتصادية الأخرى التي يرتبط بها المؤسسة.

هذا النوع من التحليل يبقى قاصراً دون مقارنته مع المؤسسات الاقتصادية الأخرى التي تشابهها في طبيعة النشاط.

فإذا تمت هذه المقارنة، ففي هذه الحالة يكون التحليل خارجياً، ولتوضيح الفكرة الأخيرة الوارد ذكرها، نفترض أن إحدى المؤسسات تمارس عملاً تجارياً في إحدى المدن، ومؤسسة أخرى تمارس نفس العمل وفي نفس المدينة، فإذا قامت إحدى المؤسستين بعملية تحليلية لنشاطها دون أن تقارنه مع المؤسسة الثانية فيكون التحليل داخلياً، أما إذا تمت المقارنة فيكون التحليل خارجياً.

هناك تقسيم آخر للتحليل المالي وذلك من حيث شمولية البيانات والمعلومات المحاسبية والإحصائية للأنشطة الاقتصادية، فالتحليل الذي يخضع كافة الأنشطة التي

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص ص: 22-23. يمكن الإطلاع على الموقع: www.ao-academy.org. 20: 13 page consulté le 20 mars 2014.

² وليد ناجي الحياي، مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص ص: 11-10. يمكن الإطلاع على الموقع: www.ao-academy.org. 20: 13 page consulté le 20 mars 2014.

تمارسها المؤسسة للدراسة والبحث يسمى بالتحليل الشامل، أما إذا تمت العملية على نشاط واحد أو جزء من مجموع الأنشطة الاقتصادية دون شمول باقي الأنشطة فيطلق عليه التحليل الجزئي، أو دراسة مؤشر اقتصادي أو بعض منها، مثل تحليل الربحية، معدل دوران البضائع، مصاريف التسويق.....الخ.

أما إذا تمت العملية التحليلية طبقاً للفترة التي يستغرقها وفترة النشاط فيسمى إما بالتحليل التمهيدي أو بالتحليل الجاري، حيث إذا تمت دراسة الخطط الاقتصادية كمؤشرات معيارية للنشاط لاكتشاف التوقعات المستقبلية له فيسمى بالتحليل التمهيدي أما إذا شملت العملية التحليلية المؤشرات والمعدلات المعيارية ثم النتائج اليومية للنشاط يوماً بعد يوم فيطلق عليه التحليل الجاري.

التحليل الجاري يتصف بالشمولية والاستمرارية حيث يؤمن للمشروع المراقبة المستمرة والمتصلة لأعمال المشروع وتقديم البيانات الضرورية وبشكل منتظم لمتابعة التنفيذ وتقييم الأداء، إلا أن هذا النوع من التحليل يحتاج للشخص المتخصص وللجهد والأموال.

وعندما تتم العملية التحليلية على بيانات النتائج النهائية للنشاط وعلى وجه التحديد في نهاية المدة المالية وعند إعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية فيسمى التحليل بالتحليل النهائي، أو بتحليل القوائم المالية (...فالقوائم المالية تتضمن الكثير من البيانات المحاسبية إعداد تلك القوائم لا يعتبر هدفاً نهائياً في حد ذاته، وإنما ينبغي دراسة البيانات المحاسبية التي تتضمنها تلك القوائم لتحقيق كثير من الأهداف...).

المبحث الثاني: استعمال التحليل المالي.

بعدما تم التعرف على مفهوم التحليل المالي وتطوره التاريخي ومعرفة الأنواع المختلفة له سنتطرق في هذا المبحث استعمالاته من خلال ما يلي:

- ✓ مجالات وخطوات التحليل المالي.
- ✓ أهداف التحليل المالي وأهميته.
- ✓ نتائج التحليل المالي وأهم الأطراف المستفيدة منه.

المطلب الأول: خطوات ومجالات التحليل المالي.

لمعرفة الخطوات التي يتبعها التحليل المالي ومجالاته على حسب أهميته لكل طرف من الأطراف المستفيدة.

أولاً: خطوات التحليل المالي.

يقصد بمنهجية التحليل المالي تلك الخطوات العلمية المتبعة في التحليل والتي تختلف

من مؤسسة إلى أخرى ومن محل إلى آخر حسب الهدف من عملية التحليل.¹

أي هي الطرق والأساليب والإجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراء عمليات التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعملاء وهذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ والأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل يتيح له

تحقيق الهدف المطلوب ويمكن التعبير عنها بخطوات التحليل المالي.²

هذه الخطوات تكون متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، وهي تبدأ

بتحديد غرض التحليل، وجمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحليل، ثم اختيار

أدوات التحليل المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل الوصول الى نتائج معينة تتعلق

بموضوع التحليل، تساعده في وضع التصورات المطلوبة من خلال تفسير النتائج المحققة.³

بصفة عامة، إن خطوات التحليل المالي هي:⁴

✓ تحديد الهدف من عملية التحليل المالي.

يتحدد الهدف من عملية التحليل على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى

المؤسسة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني ويوفر

على نفسه الجهد والعناء والتكاليف غير اللازمة فمثلاً إذا تقدم أحد العملاء بطلب قرض من

بنك تجاري فيصبح الهدف الأساسي للمحلل المالي لدى البنك من معرفة القدرة المالية لهذا

العميل على سداد القرض في الوقت المحدد.

¹ حليلة خليل الجرجاري، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، مذكرة ماجستير غير منشورة،

قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، غزة، فلسطين، ص 34.

² رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق، ص 155.

³ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سابق، ص 25-26.

⁴ رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق، ص 155-156.

- ✓ تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي.
- حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها فلا بد أن تشتمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها على المعلومات التي يستطیع المحلل من خلالها الحكم على قدراتها وإمكانيات العميل.
- ✓ تحديد المعلومات التي يحتاج إليها المحلل المالي.
- يحتاج المحلل المالي للوصول إلى أهدافه إلى معلومات يمكن الحصول عليها من عدة مصادر فيمكن الحصول عليها من القوائم المالية والتي تظهر كما يمكن الحصول على المعلومات الشخصية عن العميل من خلال المؤسسات التي يتعامل معها.
- ✓ اختيار أسلوب وأداة التحليل المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة.
- من الأساليب والأدوات المستخدمة في التحليل كثيرة نذكر منها نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ومعدل دوران النقدية ومعدل دوران المخزون السلعي والرافعة المالية بالإضافة إلى كشف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية.
- ✓ استعمال المعلومات التي توفرت لدى المحلل المالي لاتخاذ القرارات المناسبة.
- ✓ اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج وقد تكون الحاجة إلى استخدام أكثر من معيار.
- ✓ تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في القياس.
- ✓ دراسة وتحليل أسباب الانحراف.
- ✓ وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يعد من قبل المحلل المالي في نهاية عملية التحليل.

ثانيا: مجالات التحليل المالي.¹

1. التحليل الاستشاري:

الذي يقوم بهذا التحليل هم المستثمرون من أفراد ومؤسسات، حيث يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في استثماراتهم ومقدار العوائد عليها، كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة الى قياس ربحية وسيولة المؤسسة.

2. التحليل الائتماني:

الذي يقوم بهذا التحليل المقرضين وذلك بهدف التعرف على الأخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها.

3. تحليل الاندماج والشراء:

يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين مؤسستين، فنتم عملية التقييم للقيمة الحالية للمؤسسة المنوي شراؤها، كما يعدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع للمؤسسة بعد الاندماج في المستقبل.

4. الرقابة المالية:

تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة للأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعية، وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.

5. التخطيط المالي:

يعد التخطيط المالي من أهم الوظائف للإرادات وتتمثل عملية التخطيط المالي بوضع تصور بأداء المؤسسة في المستقبل، وهنا تلعب أدوار التحليل المالي دورا هاما في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع في المستقبل.

6. تحليل تقييم الأداء:

¹ خليل أحمد الكايد، مرجع سابق، ص ص: 160-161.

يعد تقييم الأداء في المؤسسة من أهم استعمالات التحليل المالي، فيتم من خلال عملية إعادة التقييم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المؤسسة على السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الانتماء بالإضافة الى تقييم الموجودات.

المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي وأهميته.

نذكر في المطلب أهداف التحليل المالي وأهميته بالنسبة للمؤسسة أو الأطراف المستعملة له.

أولاً: أهداف التحليل المالي.

توصف نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات، والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد،¹ فهو يهدف إلى تحليل البيانات الواردة بالقوائم المالية والبيانات المحاسبية، بحيث تصبح معلومات تفيد في اتخاذ القرارات.²

وبالتالي هو يهدف الى تحقيق الغايات التالية:³

- ✓ التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.
- ✓ معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.
- ✓ تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.
- ✓ الحكم على كفاءة الإدارة.
- ✓ تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- ✓ الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم.
- ✓ بيان وضع ومستوى المؤسسة في القطاع الذي تنتمي إليه.⁴
- ✓ الحكم على مستوى أنظمة الرقابة المستخدم.⁵

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 21.

² سالم محمد عبود، "تقويم أداء المصارف التجارية باستخدام أدوات التحليل المالي"، مجلة المثلى للعلوم الإدارية، الاقتصادية، المجلد 3، العدد 5، مركز بحوث التسويق، بغداد، 2013.

³ عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 143.

⁴ خليل احمد الكايد، مرجع سابق، ص 161.

⁵ رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق، ص 154.

على الرغم من أهمية هذه الأهداف إلا أن نتائج التحليل المالي يجب التعامل بها بحذر كون أن قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل، هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقاً للقواعد والمعايير المحاسبية من جانب، ومن جانب آخر أن بعض عناصر القوائم المالية قد تخضع للاجتهد والتقدير الشخصي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل خلال الفترة الزمنية قيد التقييم والتحليل.¹

ثانياً: أهمية التحليل المالي.²

تتبع أهمية التحليل المالي من إعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل، لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في المؤسسة، وهو بالتالي أحد أشكال أدوات الإدارة العلمية لأنشطة المؤسسة، من خلال توضيح العلاقات بين البيانات المالية، والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية محددة، أو فترات زمنية متعددة، إضافة إلى بيان حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمؤسسة، وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على التساؤلات التي تطرحها جهات معينة ذات علاقة بالمؤسسة.

كما يمكن التحليل المالي من التحقق من حالة هيكل الأصول للمؤسسة من خلال دراسة ميزانيتها العمومية وتقييم نشاطها وربحيتها من خلال دراسة جداول حساباتها.³ ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تتمثل فيما يلي:

✓ يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمؤسسات المختلفة، وبغض النظر عن طبيعة عملها، ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمشورات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

✓ يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإنشاء المؤسسات، ولتقييم الأداء بعد إنشائها، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المؤسسة، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.

¹ عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 22.

² وليد ناجي الحياي، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سابق، ص 24.

³ Luc bernet- rollande, Pratique de l'analyse financière, dunod, Paris, 2009, p 2.

✓ يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للمؤسسات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

بالإضافة إلى العناصر التالية:¹

✓ توفير المعلومات اللازمة لتقييم المؤسسة ومركزها المالي ومدى فعالية أنشطتها.

✓ يساعد في تقييم أداء الإدارات المختلفة.

✓ يساعد في تحديد نقاط القوة والضعف.

المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه.

أولاً: نتائج التحليل المالي.

بعد إجراء التشخيص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة، ومعالجتها باستعمال وسائل معينة يتم التوصل إلى نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة خارجي أو داخلي.²

نتائج التحليل الخارجي.

يمكن للمحلل المالي الخارجي الوصول إلى عدة نتائج أهمها:³

✓ ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.

✓ تقييم النتائج المالية ومن خلالها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.

✓ تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

✓ الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلباً للقرض من البنك.

✓ اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة.

✓ مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى.

نتائج التحليل الداخلي.

كما يمكن للمحلل الداخلي الوصول إلى النتائج التالية:⁴

¹ هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص301.

² اليمين سعادة، مرجع سابق، ص12.

³ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص12.

⁴ المرجع نفسه، ص ص: 12-13.

- ✓ الحكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل.
- ✓ الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية للفترة تحت التحليل.
- ✓ التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلاً.
- ✓ اتخاذ قرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح، أو تغيير رأس المال.
- ✓ وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة كأساس للتقديرات المستقبلية.

ثانياً: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.

الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين، رغم أن كل منهم يتطلع من خلال هذا التحليل المالي إلى أهداف مختلفة حيث تسعى كل فئة من الفئات المختلفة إلى الحصول على معلومات تختلف عن المعلومات التي تحتاجها الفئات الأخرى، وذلك لاختلاف الغاية من الحصول على تلك المعلومات لدى كل منها، حيث تهتم هذه الجهات بموضوع التحليل المالي واستعمالاته، كل حسب احتياجاته¹، ومن بين أهم هذه الأطراف ما يلي:

- ✓ إدارة المؤسسة.
- ✓ المستثمرون.
- ✓ الدائنون.
- ✓ الجهات الرسمية.
- ✓ سماسة الأوراق المالية.
- ✓ العاملون في المؤسسة.
- ✓ المحللون الماليون المختصون.

ويمكن التفصيل في كل عنصر من هذه العناصر كالتالي:

¹ خالد محمود الكلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، غزة، 2005، ص ص: 21-22.

1. إدارة المؤسسة:

تهتم إدارة المؤسسة بمختلف مستوياتها الإدارية بالتحليل المالي بهدف قياس كفاءتها والتعرف على نواحي الضعف والقصور في نشاطها خلال الفترة المالية أو فترة التحليل المالي، وذلك من خلال دراسة الاتجاهات ومؤشرات تطورها المئوية، أو من خلال إيجاد علاقات منطقية ذات دلالة ومعنى بين بنود أو فقرات قائمة نتائج الأعمال (الدخل) أو قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) أو كليهما معا باستخدام المؤشرات الاقتصادية الكمية، والنوعية التي تعرف في أدبيات الإدارة المالية (بالمؤشرات المالية) ثم تفسيرها أو استخدامها بشكلها البسيط أو المركب في معادلات رياضية أو إحصائية أو في بناء نماذج معينة وبالتالي تفسيرها تفسيراً مسبباً بغية التوصية بمعالجة نواحي القصور وتطوير جوانب القوة منها، كما تستخدم هذه الأساليب في تحليل الانحرافات الإجمالية الناتجة عن مقارنة النتائج المخططة أو المستهدفة بالنتائج الفعلية وتجزئة هذه الانحرافات إلى انحرافات جزئية وعلى مستويات متعددة بغية الوقوف على أسبابها وتفسيرها تفسيراً علمياً موضوعياً، هذا بالإضافة إلى أن عملية التحليل توفر للمؤسسة بيانات ومعلومات تفصيلية تراكمية تساعدها في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات بشكل عام.

أما الإدارة المالية باعتبارها إحدى الإدارات الرئيسية في المؤسسة فاهتمامها بالتحليل المالي يهدف إلى المحافظة على سلامة مركزها المالي أي اهتمامها بالسيولة اللازمة لمجابهة التزاماتها الجارية في مواعيد استحقاقها، وهذا بالإضافة إلى سعيها في تحقيق أقصى الأرباح في الأجل الطويل، أما المؤسسة العامة فتسعى إلى تحقيق أقصى العوائد الاجتماعية في الأجل القصير والطويل.¹

كما تهتم إدارة المؤسسة بكل جوانب المركز المالي، خاصة وأنها تعمل لتحقيق مصلحة المساهمين (الملاك) والتي تتمثل في تعظيم قيمة حق الملكية وأيضاً الدائنون من حيث

¹ حليلة خليل الجرجاوي، مرجع سابق، ص 41.

التأكد على سداد مستحقاتهم عندما يحين أجل الاستحقاق، وعليه يمكن للإدارة أن تستفيد من التحليل المالي ونتائجه في توجيه الأداء من فترة لأخرى، مع دراسة أي تغيرات غير متوقعة للحد من أثارها.¹

كما تقوم إدارة المؤسسة بأعمال التحليل المالي لتحقيق الأغراض التالية:²

- ✓ قياس سيولة المؤسسة.
 - ✓ قياس رحية المؤسسة.
 - ✓ تقييم كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها وخصومها.
 - ✓ اكتشاف الانحرافات السلبية في الوقت المناسب ومعالجتها.
 - ✓ معرفة مركز المؤسسة بشكل عام بين مثيلاتها في نفس القطاع.
2. المستثمرون:³

يهتم المستثمرون بالتحليل المالي لتحقيق الأغراض التالية:

- ✓ قدرة المؤسسة على توليد الأرباح في المستقبل وذلك من خلال احتساب القوة الإيرادية للمؤسسة.
 - ✓ معرفة درجة السيولة لدى المؤسسة وقدرتها على توفيرها لحمايتها من الوقوع في العسر المالي.
 - ✓ تمكين المستثمرين من اكتشاف فرص استثمار مناسبة تتلاءم مع رغباتهم.
3. الدائنون:

يقصد بهم الأشخاص الذين اكتتبوا بسندات إقراض المؤسسة أو الأشخاص المحتمل شرائهم للسندات المصدرة، أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أقرض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن مصرفاً أو مؤسسة مالية أو أفراد طبيعيين، لذلك فإن هؤلاء الدائنون يهتمون عادة بالتعرف على سيولة المؤسسة أي على قدرتها في تسديد القروض

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، الطبعة الثانية، ص 55.

² رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق، ص 152.

³ المرجع نفسه، ص 153.

بمواعيد استحقاقها وكذلك الفوائد، لذلك فإن شكل التحليل المالي يجب أن يساعد هؤلاء الأشخاص في بناء قراراتهم الاستثمارية.¹

ويهتمون بالحصول على المعلومات التالية من أجل تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها:²

✓ سيولة المؤسسة لأنها المؤشر الأمثل على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير.

✓ ربحية المؤسسة وهيكلها المالي والموارد الرئيسية للأموال واستخداماتها والتوقعات طويلة الأجل لأنها المؤشر الأفضل على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى الطويل.

✓ قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والتي تعتبر أحد الموارد الرئيسية للوفاء بالديون قصيرة وطويلة الأجل معاً.

✓ السياسات التي اتبعتها المؤسسة في الماضي لمواجهة احتياجاتها المالية.

✓ مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة.

4. الجهات الرسمية:³

تقوم الجهات الرسمية ممثلة بالدوائر الحكومية بأعمال التحليل المالي لتحقيق الأغراض التالية:

✓ لأغراض إحتساب ضريبة الدخل المستحقة على المؤسسة.

✓ لأغراض التسعير لإنتاج المؤسسة أو خدماتها.

✓ لأغراض متابعة نمو وتطور المؤسسة وخاصة الصناعية منها.

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، الطبعة الثانية، ص54.

² خليل الشماع، خالد أمين عبد الله، التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف العربية، 1990، ص12.

³ رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق، ص153.

5. سمسرة الأوراق المالية:¹

ويهدف هؤلاء الى معرفة الآتي:

✓ التغييرات المحتملة على أسعار الأسهم نتيجة التطورات المالية للمؤسسة.

✓ تحديد أسهم المؤسسات الممكن إعتبارها فرص استثمار جيدة.

6. العاملون في المؤسسة:

من المعروف أن أحد أهم أهداف الإدارة هو إرضاء العاملين فيها، ويتم ذلك من خلال إطلاعهم على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة ووضعها النقدي ومستوى ربحيتها وكفاءة نشاطها وفاعلية سياساتها وقراراتها، وغيرها من جوانب القوة والتي تعد سندا قويا لاستمرارية المؤسسة والنمو، مما يعزز من ارتباط العاملين فيها ويقلل من معدل دوران العمل.²

يهتمون بنتائج التحليل المالي لسببين رئيسيين هما:³

✓ الحكم على كفاءة وفعالية الانجاز مما يؤثر في مستوى الإنتاجية ويعزز الشعور بالانتماء.

✓ التعرف الى النتائج الفعلية مما يجعلهم في وضع أفضل لتقديم مطالب معقولة الى إدارة المؤسسة.

7. المحللون الماليون المختصون:⁴

هناك مؤسسات متخصصة تقوم بالتحليل المالي تقوم بهذه العملية بمبادرة منها أو بناء على تكليف من إحدى المؤسسات المهمة بأمر مؤسسة ما وذلك مقابل أتعاب محددة تتقاضاها هذه المؤسسات.

¹ خليل الشماخ، خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 13.

² حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 55.

³ خليل الشماخ، خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 13.

⁴ المرجع نفسه، ص 13.

المبحث الثالث: مقومات ومعايير التحليل المالي.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى عدة عناصر هامة بالتحليل المالي وقد تمت وفقاً للآتي:

✓ مقومات التحليل المالي.

✓ معايير التحليل المالي.

✓ محددات وشروط التحليل المالي.

المطلب الأول: مقومات التحليل المالي.¹

كي تتجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها، فإذا ما إعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل المالي التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.

بناءً لما تقدم يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:

✓ أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.

✓ أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجاً علمياً يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي:

✓ أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

¹ محمد مطر، التحليل المالي والانتمائي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص ص: 4-6.

✓ أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل وكذلك المتغيرات الكمية والكيفية (النوعية) التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.

✓ أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة بل أن يسعى وهو الأهم إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.

✓ أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، وذلك ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.

المطلب الثاني: معايير التحليل المالي.

المعايير هي أرقام معينة تستخدم كمقياس للحكم بموجبها على ملائمة نسبة أو رقم ما فعند استخراج نسبة السيولة فلا بد من الحكم عليها هل هي مرتفعة أو منخفضة، ومثل هذا القرار يحتاج إلى مقياس أو معيار محدد.¹

أولاً: أنواع المعايير:

من المعروف عموماً أن هناك أربعة أنواع من المعايير التي تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة،² ويمكن ذكر هذه الأنواع فيما يلي:

1. المعايير المطلقة (النمطية):

هي المعايير السائدة والمتعارف عليها في حقل التحليل المالي والتي يمكن استخدامها بغض النظر عن نوع المؤسسة ونوع الصناعة والظروف السائدة،³ ويؤخذ على هذه المعايير أنها مؤشر مالي ضعيف المدلول لصعوبة تطبيقها على كل المؤسسات،⁴ ويمكن اللجوء إلى هذا المعيار عند عدم وجود معايير أخرى ملائمة للمقارنة الموضوعية للنسب المحققة.⁵

¹ عبد الحلیم كراجه وآخرون، مرجع سابق، ص 144.

² منیر شاکر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 84.

³ رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق، ص 156.

⁴ عبد الحلیم كراجه وآخرون، مرجع سابق، ص 145.

⁵ منیر شاکر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 84.

2. معيار الصناعة:¹

هو متوسط نسب مأخوذة لمجموعة كبيرة من المؤسسات التي تنتمي إلى صناعة واحدة عن فترة زمنية محددة، ويفيد هذا المعيار عند مقارنة النسبة الخاصة بالمؤسسة موضع الدراسة لمعرفة المركز النسبي للمؤسسة ومدى تحديد التطابق مع معدل الصناعة حيث يتم تحديد أداء الشركة، فهي إما أن تكون ضمن المعدل السائد أو أعلى من المعدل (فوق المعدل) أو أقل من المعدل (أي دون المعدل) ويؤخذ على هذا المعيار ما يلي:

- ✓ صعوبة تحديد وتصنيف الصناعات بسبب تنوع أنشطتها.
- ✓ صعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة وحتى الصناعات الممكن أن تصنف ضمن الفئة نفسها يصعب مقارنتها، فمثلا قد تكون مؤسسة بترول تعمل في مجال التنقيب والتكرير والتسويق والبيع.
- ✓ اختلاف الظروف التاريخية والحجم ونمط الإنتاج.
- ✓ اختلاف شروط الائتمان الذي تحصل عليه المؤسسة وتمنحه لعملائها.
- ✓ اختلاف الأساليب المحاسبية بين المؤسسات المختلفة قد يؤدي إلى اختلافات في النتائج.
- ✓ مدى تنوع المنتجات وتركيبية هذا التنوع النسبية.
- ✓ الموقع الجغرافي.
- ✓ أهداف المؤسسات المختلفة.

بالرغم مما سبق فإن هذا المعيار يعتبر إطارا عاما للتحليل يلفت النظر إلى انحرافات انجاز المؤسسات عن المعدل العام للصناعة التي تنتمي إليها، مما يقود إلى التعرف على أسبابها من خلال دراسة العوامل والأرقام التي تؤثر على هذا المؤشر المنحرف عن المعدل. لكي تكون المقارنة بموجب هذا المعيار ناجحة يلزم توافر الخصائص التالية عند إجراء المقارنات وهي:

- ✓ أن تكون المؤسسات موضوع الدراسة تابعة لصناعة واحدة.

¹أمين السيد أحمد لطف، التحليل المالي "الأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص ص:

✓ أن تكون المؤسسات موضوع الدراسة ذات حجم مماثل.
 ✓ أن تستخدم الأسس والأساليب المحاسبية نفسها وأن يتم عرض هذه البيانات أنماط موحدة.

✓ أن تنتمي هذه المؤسسات إلى منطقة جغرافية واحدة.

3. المعيار الإتجاهي (التاريخي):

هي نسبة معدلات خاصة بالمؤسسات في الماضي وتستخدم في الحكم عن مستوى المؤسسات في الحاضر والمستقبل بالمقارنة بين النسب والمعدلات الحالية مع النسب في الماضي وعلى ضوء المقارنة يمكن اكتشاف الانحرافات والحكم على الأداء لهذه المؤسسات.¹

يتميز هذا المعيار أنه منطقي طالما كان الماضي معبرا عن المستقبل، وكانت العوامل المؤثرة على المؤسسة تتصف بالاستقرار كلما كانت المعايير التاريخية ذات معنى أفضل، ومع ذلك يجب عدم إهمال عوامل التغيير التاريخية عند استعمال هذا للحكم على الحاضر وتوقع المستقبل، ويستخرج هذا المعدل للمؤسسة الواحدة عن طريق إيجاد المتوسط لنفس النسبة في فترات سابقة محددة، بعد ذلك يستخدم المعدل المستخرج في تقييم النسبة في الفترات الحالية لأن الافتراض الذي يتم الانطلاق منه في استعمال هذا المعيار يقوم على أساس افتراض أن الحاضر هو وليد الماضي، لذا يمكن تقييمه في ضوء ذلك الماضي.²

يعاني هذا المعيار من بعض الصعوبات وهي:³

✓ تقرير عدد الفترات الواجب استخدامها لاستخراج المعدل المطلوب.
 ✓ صعوبة انطباق الماضي على المستقبل في حالة تغير ظروف المؤسسة الداخلية والخارجية.

¹ رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق، ص 157.

² أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص: 314-315.

³ عبد الحلیم كراجه، مرجع سابق، ص 145.

- يستعمل هذا المعيار في الحالات التالية:¹
- ✓ التعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة.
 - ✓ عدم وجود معايير أخرى سواء الصناعي أو النمطي منها.
 - ✓ عدم وجود صناعات أخرى مشابهة.
 - ✓ عدم إمكانية مقارنة أداء المؤسسة بأداء الصناعة لأسباب تتعلق بالحجم أو العمر أو غير ذلك.

4. المعيار المستهدف أو المعيار الوضعي:

إن القوائم المالية لا تخرج عن كونها مستندات ذات طبيعة تاريخية تظهر ما حدث في الماضي، كما أنها لا تستخدم كنهاية أو غاية في حد ذاتها عند القيام بعملية التخطيط المالي، فهذه القوائم والنسب المالية المكونة منها تبين أين نحن الآن، ولكنها لا توضح أين نسير ونتجه، لذلك على المحلل المالي أن يستخدمها كنقطة بدائية للتعرف على الأوضاع المالية والتنبؤ بما يكون عليه المستقبل.

لذلك فإن وجود التقديرات الى جانب القوائم المالية الحالية يمكن المحلل المالي من الاستفادة منها في توقع ما سيكون عليه المركز المالي للمؤسسة في تاريخ مقبل.

يطلق عادة على هذه التقديرات ضمن إطار ما يعرف بالموازنات التخطيطية فعلى المحلل المالي تحليل الموازنات التخطيطية ومقارنتها بنتائج الماضي لتحديد الفوارق ودراسة أسبابها ومعالجتها وكذلك لتحديد أثر الخطط الموضوعة على المركز المالي للمؤسسة في المستقبل.²

ثانياً: خصائص معايير التحليل المالي:³

حتى يكون للمعيار معنى أو يكون مقبولاً، لا بد من أن يتصف بالخصائص التالية:

- ✓ أن يتصف المعيار بالواقعية، أي بإمكانية تنفيذه، لا أن يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه.

¹ أمين السيد احمد لطفي، مرجع سابق، ص 315.

² حليلة خليل الجرجاوي، مرجع سابق، ص 39.

³ عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، غزة، فلسطين، 2008، ص 20.

✓ أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إلا إذا دعت الضرورة الى ذلك، بعد إجراء الدراسات اللازمة.

✓ أن يتصف المعيار بالوساطة والوضوح وسهولة التركيب وألا يحتمل أكثر من معنى.

ثالثاً: استخدامات معايير التحليل المالي:¹

يمكن إيجاز استخدامات معايير التحليل في النقاط التالية:

✓ تفسير الظواهر المالية المختلفة وإعطائها وصفاً كمياً.

✓ تفسير المدلولات والمؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة.

✓ تحليل أداء المؤسسة المالي.

✓ كشف الانحرافات.

✓ قياس النتائج الفعلية الى النسب المعيارية.

المطلب الثالث: شروط ومحددات التحليل المالي.

أولاً: شروط التحليل المالي.

ينبغي أن تتوفر في التحليل المالي شروط معينة ليصبح نموذجياً ومن ثم الاعتماد عليه في عملية اتخاذ القرار ومن هذه الشروط:²

✓ يجب أن تتوفر في التحليل المالي المرونة، أي قابليته للتغيير بين فترة وأخرى بحيث يتلاءم مع متطلبات التغيير الحاصلة خلال الفترة.

✓ يجب أن يكون التحليل المالي شاملاً لأنشطة المؤسسة بحيث يظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المؤسسة، ولا يمنع أن يكون التحليل المالي جزئياً إذا اقتضت الضرورة اتخاذ قرار معين في نشاط معين.

✓ يجب أن يكون التحليل المالي اقتصادياً في التكاليف والجهد وكذلك في الوقت.

✓ يجب أن يركز التحليل المالي على أساس التنبؤ في المستقبل وليس على أساس دراسة الظروف التاريخية للمؤسسة، ويكون التنبؤ إما قصير الأجل أو طويل الأجل مثل إعداد خطة تمويل للسنوات القادمة ودراستها أو التوقعات للتدفقات النقدية خلال الفترة القادمة وهكذا بالنسبة للأرباح المتوقعة أيضاً.

¹ اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 18.

² عمار أكرم عمر الطويل، مرجع سابق، ص ص: 16-17.

✓ يجب أن يمتاز التحليل المالي بالسرعة من ناحية الإنجاز لكي لا يجعل البيانات أو المعلومات متقدمة من ناحية الوقت.

✓ يجب أن تكون الأداة المستخدمة في التحليل فعالة وموضوعية وحديثة لكي يتم التوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة.

ثانياً: محددات التحليل المالي.¹

بالرغم من أهمية التحليل المالي وقدرته على المساعدة في التعرف على المركز المالي للمؤسسة ومدى كفاءة عمليات المؤسسة المختلفة وعلى القدرة الاستثمارية لديها إلا أن هناك كثير من المحددات للتحليل المالي التي يتعين على المحلل بذل الجهود اللازمة للتغلب عليها وهي:

✓ تركيز اهتمام المحلل المالي بجانب واحد من الوضع المالي للمؤسسة.

✓ درجة اهتمام المحلل بالمؤسسة ومدى عمق التحليل المطلوب.

✓ كمية ونوعية المعلومات المتاحة ذات الأثر المباشر على نتيجة التحليل.

✓ دخول بعض الأحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية مثل الأحكام المتعلقة بالاستهلاك وتقييم البضائع واحتياطي الديون المشكوك فيها.

✓ مدى استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية إذ أن تغير الأساليب سيؤدي إلى تغير في النتائج.

✓ اختصار البيانات المالية في القوائم المالية مما يحد من قدرة المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق.

✓ غياب الملاحظات حول الأساليب المحاسبية المستعملة في إعداد البيانات المالية وبشكل خاص حول تقييم الصناعة والاستهلاك والانتقال من مبدأ محاسبي متعارف عليه إلى آخر.

✓ تجميل الميزانيات بشكل يصعب معه على المحلل التعرف على مدى استعماله مثل توقيت المؤسسة للحصول على قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة واستعماله لغرضه

¹ حليلة خليل الجرجاوي، مرجع سابق، ص ص: 45-46.

- المحدد بعد ذلك؛ أي بعد أن يكون قد ظهر أثره في الموجودات المتداولة عند إعداد الحسابات الختامية.
- ✓ موقع الشركة ونوعها.
- ✓ عدم إظهار القوائم المالية لنشاطات الإدارة وخطط التوسع والعلاقات مع الموردين والمقرضين.

خلاصة الفصل الأول:

باعتبار التحليل المالي من أهم الأدوات التي تستعمله المؤسسات، ما أدى إلى زيادة أهميته فتطوره التاريخي الذي كان بمرور العديد من السنوات أخذ التحليل المالي طريقاً مفاجئاً في استقلاله عن العلوم الأخرى التي نشأ في ظلها كما أن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها تهم العديد من الأطراف كما أن النتائج هي الأهم لذلك أصبح الاعتماد عليه في المؤسسة لا يمكن الاستغناء عنه بمراعاة شروطه ومحدداته وكذلك المقومات والمعايير التي يستند إليها.

تمهيد:

تطرقنا في الفصل الأول والثاني إلى الجانب النظري حول التحليل المالي وأهم الوثائق المستخدمة فيه وأهم أدواته ونسب القوائم المالية والنسب المالية ونسب المردودية، والمجالات التي يستخدم فيها التحليل المالي سوف نحاول في هذا الفصل إسقاط هذه النسب وتحليل القوائم والوثائق المتحصل عليها من المؤسسة كما تعتبر هذه الكشوفات وسيلة تحليلية لدراسة ومتابعة حركة التغيرات التي تحصل في المؤسسة ومحاولة عرض حالة ووضعية المؤسسة المالية ومردوديتها.

بعد تبيان الجزء النظري لا بد من إعطائه بعدا آخر يتمثل في دراسة حالة وسوف يتم التطرق إليه في هذا الفصل ولقد وقع اختيارنا على مؤسسة SARL DAR EDDIAF MOTORS باعتبارها مؤسسة ذات سمعة جيدة ولها أهمية في السوق الوطنية وخصصنا في هذا الفصل مبحثا لتقديمها في عرض شامل وموضح لنشاطاتها.

اعتمدنا في ذلك على تحليل البيانات والكشوفات المتحصل عليها من المؤسسة من ميزانية محاسبية وجدول حسابات النتائج وكذا معلومات شفوية مقدمة من طرف المسيرين وكذلك باعتبار الباحث موظفا فيها.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS).

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن نشأة مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS).

أولاً: نشأة المؤسسة: تأسست بموجب القانون الجزائري تم إنشائها سنة 2005 من قبل شريكين وهما القائمين على تسييرها بدأت كمؤسسة صغيرة في بيع المركبات من كل الأنواع كانت تعتبر كموزع مستقل وبعد ثلاث سنوات في الساحة الاقتصادية أصبحت ذو شهرة وصارت مؤسسة متخصصة في التمثيل عن مؤسسة EURLGM TRADE أو المعروفة بـ GROUPE MAZOUZ في سنة 2010 بعد هذه السنة صارت المؤسسة تبحث عن موزعين مستقلين وعن فتح فروع لها فكانت موردا لمؤسسة ETS SOBEK MOTORS الكائن مقرها بالقليلة ولاية تيبازة في سنة 2011 أصبحت موردا لمؤسسة ETS KECHAI TAREK الكائن مقرها بوهران، لتواصل هذا النجاح بعدما عرفت الساحة الاقتصادية تطورا كبيرا وملحوظا ونال البيع بالتفصيل للمركبات نجاحا كبيرا لتفتح لها فرعا بيئر خادم وفي نفس الوقت أصبحت موردا لـ SARL DZ AUTOMOBILES الكائن مقرها بعين البنيان وبعد وقت قصير مورد لـ SDG CAR STORE الكائن مقرها بالكاليتوس.

ثانيا: تعريف مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS).

مؤسسة اقتصادية ذات مسؤولية محدودة رأسمالها 100 000.00 دج متخصصة في بيع المركبات الجديدة والتمثيل وتوزيع المركبات (سيارات سياحية، سيارات نفعية، شاحنات كبيرة، شاحنات صغيرة، معدات آلات ثقيلة، معدات وآلات فلاحية)، مقرها الرئيسي الواقع في قطعة بن حدادي سعيد بني مسوس الجزائر العاصمة، مقابل فندق دار الضياف التي استمدت اسمها منه باعتباره فندق ذو شهرة.

ولمؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS) عدة نشاطات:

إن نشاط المؤسسة يتمحور ويعتمد على نوعين أساسيين هما:

1- نشاطات التمويل:

- ✓ تمويل الشراء بالتقسيط.
- ✓ تمويل النشاط الفلاحي عن طريق تسهيل شراء الآلات الفلاحية بالتقسيط.

2- النشاطات الاقتصادية:

- ✓ تحديد سير التخطيط المكاف من أجلها.
- ✓ بذل مجهودات جد هامة من أجل تطوير الاقتصاد الوطني.
- ✓ تطوير قدرات وكفاءات لتلبية رغبات الوطن، من جهة تقديم القروض وتمويل النشاطات الاقتصادية.

المطلب الثاني: هياكل مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS).¹

1. هياكل التسيير:

تتكون هياكل التسيير من المديرية العامة، يترأسها مسيرين يعتبر أي منهما هو المدير باعتبارهما شريكين في المؤسسة، ومسئول تجاري وأربعة وكلاء تجاريين ويتمثل دورهم في:

- ✓ يساهم كل من المسيرين في وضع السياسة العامة للمؤسسة، وتطبيق الإستراتيجية المتفق عليها.
- ✓ الحماية والمحافظة على فوائد المؤسسة.
- ✓ ترقية وتطوير نوعية الخدمات المقدمة للزبائن باستمرار.
- ✓ السهر على المردودية الكلية للمؤسسة وتحسينها.
- ✓ الحفاظ على صورة ومكانة المؤسسة.

2. هياكل الاستغلال:

تتمثل هياكل الاستغلال في الوكالات التجارية، مكاتب إقليمية، وموزعين مستقلين ويتمثل دورها فيما يلي:

- ✓ تجسيد في أرض الواقع السياسة العامة للمؤسسة والمخطط الاستراتيجي.
- ✓ تحصيل المستحقات من الزبائن.

¹ وثيقة الإنشاء لسنة 2005 لمؤسسة جزائرية (SARL DAR EDDIAF MOTORS).

✓ جلب أكبر قدر ممكن من المردودية للمؤسسة.

3. الهياكل الوظيفية:

تتكون الهياكل الوظيفية من الموظفين الذين يقومون بالبيع وهو الهدف الأسمى والأول للمؤسسة:

✓ مساعدة المسئول التجاري في عدة مجالات محددة كالدراسات والاقتراحات.

✓ تقديم تقارير يومية، أسبوعية، شهرية للمسيرين حول الأشغال التي يقومون بها.

4. هياكل أخرى:

تتمثل في خدمات ما بعد البيع والتي تعد وظيفة هامة بالنسبة للمؤسسة وتتكون من ميكانيكيين بالإضافة إلى رئيس مخزن وعامل بالمخزن وكذلك عامل متعدد الوظائف وسائق ويتمثل دورهم في:

✓ الحرص على تقديم أفضل الخدمات للزبائن.

✓ تقديم تقرير عن قطع الغيار الأكثر طلبا والغير متوفرة في السوق من أجل أخذها بعين الاعتبار والبحث عن مورد للحصول عليها.

✓ تصليح الأعطاب التي قد ترهق كاهل الزبون.

المطلب الثالث: المهام والمبادئ التي تركز عليها مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS).

أولاً: مهام مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS).

1. تتمثل المهمة الأساسية لمؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS) في التمثيل عن مؤسسة (EURL GM TRADE) وتتمثل هذه المهمة في عرض هذه المركبات وهي مركبات جديدة وبيعها لطلابها بالأسعار الموضوعة من طرف المورد والحصول مقابل ذلك على أرباح منفق عليها مسبقاً.

2. كل المركبات لها طريقتين للشراء طريقة الدفع الفوري والطريقة الثانية وهي الأكثر فعالية وهي طريقة الدفع بالتقسيط ويعتبر قرض بدون فوائد من طرف المورد، لذلك تقوم المؤسسة بالبيع بالدفع الفوري أو بالتقسيط وتقوم بتحضير الملف اللازم أو الإجراءات اللازمة.

3. تقديم للزبائن الوثائق اللازمة للمركبات المشتراة وتتمثل هذه الوثائق في البطاقات الصفراء وكذلك تقديم الملفات الخاصة بالبطاقات الرمادية.
4. تسليم المركبات المباعة لأصحابها سواء كان تسليم لأجل أو تسليم فوري على حسب الوفرة.
5. تأمين المركبات قبل خروجها خاصة في البيع بالتقسيط لدى وكالة تأمين متعاقد معها وكذلك تأمين مبلغ القرض وهي أتعاب يتحملها الزبون ويعتبر ضرورة حتمية تفرض على الزبون ويكون التأمين ضد كل المخاطر.
6. التعامل مع كل الوكالات مثل وكالة دعم الشباب ووكالة تسيير القرض المصغر... الخ.
7. تقديم الفواتير الشكلية التي تطلب من طرف الزبائن من أجل الحصول على تدعيم أو الحصول على قرض بنكي.
8. تجديد البطاقات الصفراء الخاصة بالمركبات المشتراة بالتقسيط.

ثانيا: المبادئ التي تركز عليها مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS).

تتمثل المبادئ في:

1. **مبادئ الاستغلال:** تهتم المؤسسة عموما بالزبون، تحرص على حسن استقباله، تقدم له الخدمات، تبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بكل ما يحدث في الساحة الاقتصادية، مما يجعله مستقلا عن الحكومة وعن الخارج.
2. **مبدأ الثقة:** إن المؤسسة حريصة على أموال زبائنهم حتى تكون في مستوى الثقة، كما أنها ملزمة بإعادة الحق إلى أهله.
3. **مبدأ الخزينة:** يتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة المؤسسة.
4. **مبدأ المصداقية:** وهو مبدأ ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة وهو الذي يحمي اسمها التجاري ويقوم هذا المبدأ في الوعد أي وعد الزبون في حالة عدم التسليم الفوري بتسليمه المركبة بعد عدد من الأيام.

المطلب الرابع: الأهداف والخدمات المقدمة من طرف مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS).

أولاً: أهداف مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS).

تسعى مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS) إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، حيث تقوم بتقديم دورات تكوينية لعمالها على مستوى المديرية العامة، وتتمحور أهدافها حول:

- إحتلال مكانة في السوق.
- مساهمة المؤسسة في سياسة التنمية.
- البحث عن موردين جدد يقدمون سلع أعلى جودة.
- تسعى المؤسسة إلى المنافسة مع المؤسسات الأخرى.
- تجديد الممتلكات والوسائل.
- إيجاد سياسة أكثر فعالية في جلب الزبائن.
- تطوير نوعية الخدمات المقدمة.
- التكوين الجيد للمستخدمين لضمان التسيير الحسن.
- المساهمة في دعم الاقتصادي الوطني.

ثانيا: الخدمات المقدمة من طرف مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS).

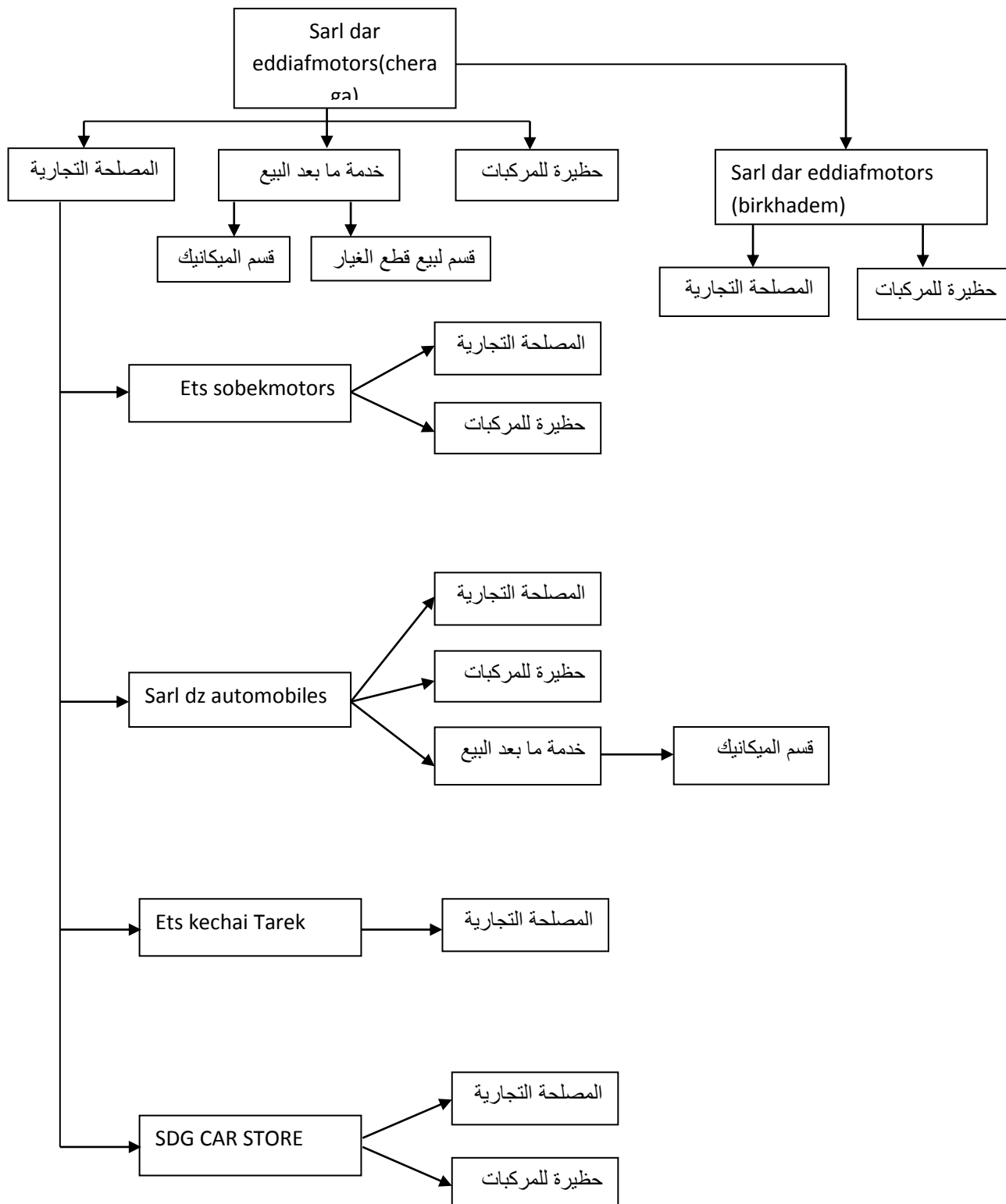
تقدم المؤسسة مجموعة من الخدمات من أجل تلبية احتياجات زبائنها وأهم هذه الخدمات:

1. تعتبر المؤسسة ذات موقع استراتيجي هام معروف لدى الفئات السكانية وبالتالي ما يسهل البحث عنها.

2. تقدم تعريف بالنسبة لمنتجاتها من أجل جلب عدد كبير من الزبائن وخاصة عن طريق الهاتف الذي يعتبر سياسة ناجحة وفعالة داخل المؤسسة لاستقطاب عدد هائل من الزبائن والزوار.

3. خدمات ما بعد البيع وهي خدمة ترضي الزبون حقا وكثيرا.

شكل رقم (01): هيكل مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات من المؤسسة.

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية المختصرة.

الميزانية المالية: هي جدول يشمل جانبيين جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقية، وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية.¹

جدول رقم (05): الميزانية المالية المختصرة (جانب الأصول).

2013		2012		2011		
%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	
7,5	1.159.730	9	1.159.730	50,5	1.672.483	الأصول الثابتة
92,5	14.310.331	91	11.752.778	49,5	1.638.975	الأصول المتداولة
8,13	1.258.286	9,74	1.258.286	0	0	قيم الاستغلال
1,7	264.248	2,04	264.248	10,15	336.105	قيم قابلة للتحقيق
82,66	12.787.805	79,22	10.230.244	39,35	1.302.870	قيم جاهزة
100	15.470.061	100	12.912.500	100	3.311.458	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية. الوحدة: دج

✓ الأصول الثابتة: تشكل أكبر نسبة من مجموع الأصول (50,5%) سنة 2011، لكنها عرفت تذبذبا في تطورها خلال سنتي 2012 و 2013، بحيث انخفضت إلى (9%) سنة 2012 و (7%) سنة 2013 وهذا راجع إلى الاستثمارات التي قامت بها المؤسسة، وكذا الاهتلاكات لهذه الأصول مما يمثل ضمان بالنسبة لممولي هذه المؤسسة.

✓ قيم الاستغلال: نلاحظ أنها منعدمة في سنة 2011 لتكون النسبة (9.74%) سنة 2012 و (8.13%) سنة 2013 وهذا التزايد مستمر خلال الفترة نتيجة الزيادة في المخزونات من منتجات وأشغال قيد التنفيذ، هذه الزيادة يجب أن تكون مدروسة.

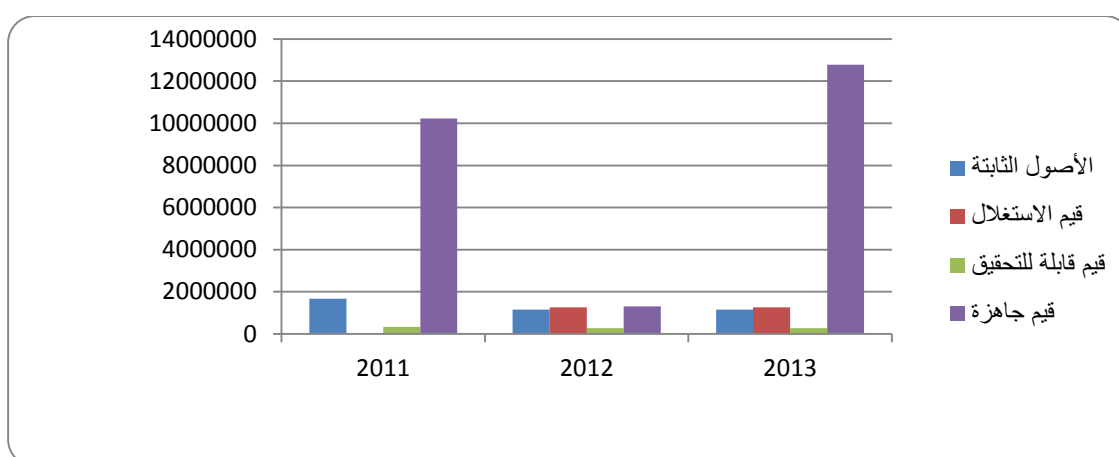
¹ اليمين سعادة، مرجع سابق، ص33.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS)

✓ قيم قابلة للتحقيق: عرفت انخفاضا في السنتين الأخيرتين إلى (2.4%) سنة 2012 و(1.7%) سنة 2013، بعدما كانت النسبة تفوق (10%) هذا بسبب انخفاض تسيقات الموردين على المخزونات، وكذلك تراجع في الحقوق على الزبائن.

✓ قيم جاهزة: عرفت زيادة في السنتين الأخيرتين حيث أن الخزينة تمثل هنا القيم الجاهزة وقد ارتفعت بشكل كبير من (39.35%) سنة 2011 إلى (79.22%) سنة 2012، لتمثل (82.66%) من مجموع الأصول المتداولة سنة 2013.

شكل رقم (02): رسم بياني لجانب الأصول للميزانية المالية المختصرة.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الميزانيات المالية (جانب الأصول).

جدول رقم (06): الميزانية المالية المختصرة (جانب الخصوم).

2013		2012		2011		الموارد
%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	
27,28	4.218.800	12,87	1.661.240	22,13	732.687	الأموال الدائمة
27,28	4.218.800	12,87	1.661.240	22,13	732.687	الأموال الخاصة
0	0	0	0	0	0	ديون طويلة الأجل
72,72	11.251.260	87,13	11.251.260	77,87	2.578.771	ديون قصيرة الأجل
100	15.470.061	100	12.912.500	100	3.311.458	المجموع

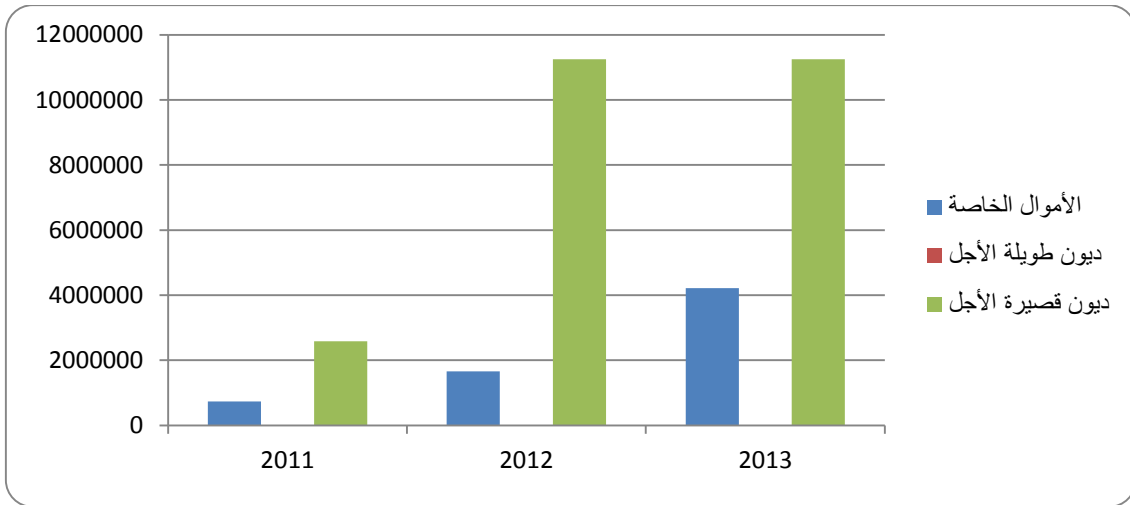
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية. الوحدة: دج

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS)

✓ **الأموال الخاصة:** تزداد بصفة مستمرة خلال الثلاث السنوات نتيجة عدم توزيع الأرباح وضخها في الأموال التي تحوزها المؤسسة.

✓ **الديون طويلة الأجل:** من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة لا تعتمد على الديون طويلة الأجل.

✓ **الديون قصيرة الأجل:** تسجل تزييدا من سنة 2011 إلى سنة 2012 لتبقى ثابتة القيمة في سنة 2013 وهذا راجع إلى محاولة المؤسسة التقليل من قيمة الخصوم المتداولة.
شكل رقم (03): رسم بياني لجانب الخصوم للميزانية المالية المختصرة.



المصدر: من إعداد الطالب إعتقادا على معطيات الميزانيات المالية (جانب الخصوم).
المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية.

أولا: حساب نسب السيولة:

1. نسبة السيولة السريعة:

السيولة السريعة=أصول سريعة التداول/الالتزامات المتداولة.

جدول رقم (07): نسبة السيولة السريعة.

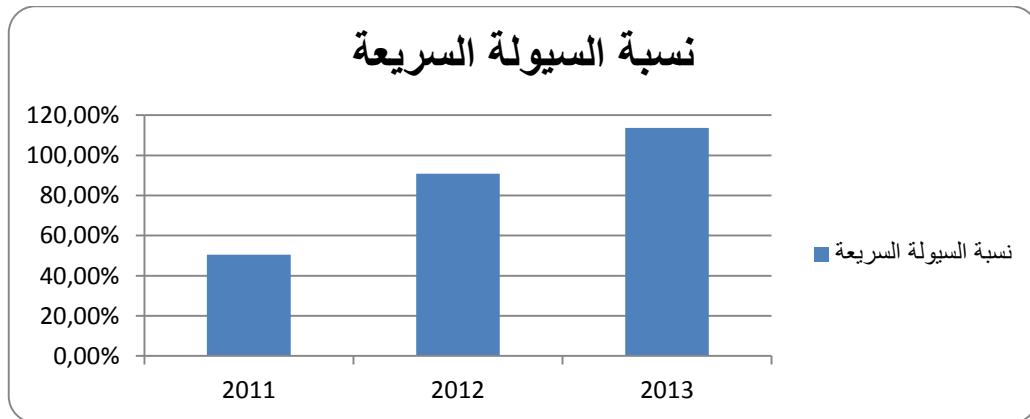
السنوات	2011	2012	2013	Δ
أصول سريعة التداول	1.302.870	10.230.244	12.787.805	/
الالتزامات المتداولة	2.578.771	11.251.260	11.251.260	/
النسبة	%50,52	%90,92	%113,65	%124,96

المصدر: من إعداد الطالب. الوحدة: دج

من خلال الجدول نجد أن المؤسسة تواجه ديون قصيرة الأجل مرتفعة من سنة إلى أخرى خلال 3 سنوات وأن الأصول سريعة التداول لا تغطي سوى نسبة (50,52%) من هذه الديون خلال سنة 2011، وعرفت تحسنا في سنة 2012 بنسبة تغطية تقدر بـ (90,92%) أما في سنة 2013 فقد غطت هذه الديون بنسبة (113,65%) وهذا ما يبين أن المؤسسة قد أصبحت تمتلك أصول سريعة التداول يمكنها الاعتماد عليها في تغطية ديونها قصيرة الأجل.

تحسن نسبة السيولة السريعة من سنة 2011 إلى 2013 بنسبة (124,96%) يعني أن المؤسسة حسنت من سياستها الائتمانية في منح مبيعات على الحساب لزيائنها، مراعاة لسياسة التحصيل التي تنتهجها، كما قامت بتسديد جزء مهم مما عليها من التزامات قصيرة الأجل كامتداد لسياسة التعامل مع الموردين.

شكل رقم (04): رسم بياني يبين نسبة السيولة السريعة.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (07).

2. نسبة التداول:

نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

جدول رقم (08): نسبة التداول.

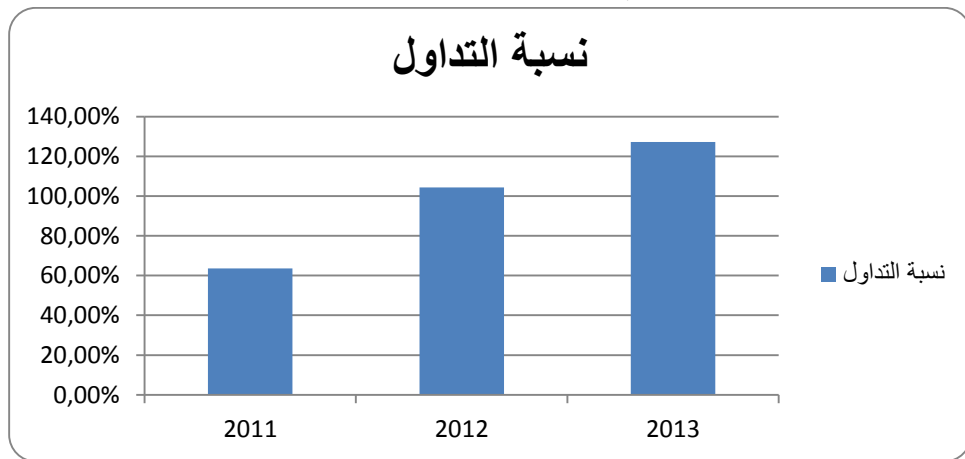
السنوات	2011	2012	2013	Δ
الموجودات المتداولة	1.638.975	11.752.768	14.310.331	/
المطلوبات المتداولة	2.578.771	11.251.260	11.251.260	/
النسبة	%63,56	%104,46	%127,19	%100,11

المصدر: من إعداد الطالب. الوحدة: دج

من خلال الجدول يتبين لنا أن المؤسسة تمتلك أصول متداولة تمكن المؤسسة من تسديد التزاماتها المتداولة لسنتي 2012 و 2013 حيث غطت التزاماتها بنسبة (104,46%) سنة 2012 و (127,19%) سنة 2013، إلا أنها لم تتمكن من ذلك في سنة 2011 حيث قدرت نسبة التغطية بـ (63,56%).

تحسنت نسبة التداول من سنة 2011 إلى 2013 بنسبة (100,11%) يعني أن المؤسسة تراجع سياسة التزاماتها قصيرة الأجل بصفة دورية، وكذلك طريقة تصريف مخزوناتها.

شكل رقم (05): رسم بياني يبين نسبة التداول.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (08).

3. صافي رأس المال العامل:

صافي رأس المال العامل = الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة
جدول رقم (09): صافي رأس المال.

السنوات	2011	2012	2013	Δ
الموجودات المتداولة	1.638.975	11.752.768	14.310.331	/
المطلوبات المتداولة	2.578.771	11.251.260	11.251.260	/
التغير	-939.796	501.508	3.059.071	%425,50

المصدر: من إعداد الطالب. الوحدة: دج

يوضح لنا الجدول مدى الزيادة في الموجودات المتداولة عن المطلوبات المتداولة وأن صافي رأس المال العامل هو عبارة عن مفهوم كمي يبين هذه الزيادة فهو لا يختلف عن كونه نسبة التداول حيث هذه الأخيرة تبين هذه الزيادة عن طريق نسبة مئوية أو عدد المرات. من الملاحظ أن هناك تحسن كبير جدا في رأس المال العامل للمؤسسة من سنة 2011 إلى 2013 بنسبة (%425,50)، لكن هذا التحسن سيؤثر على سياسة تمويل لاستثماراتها كون جزء كبير من الأموال الخاصة سوجه تغطية الأصول الثابتة مما يؤدي إلى إهمال الأصول المتداولة، والتي تمثل دورة الاستغلال.

4. نسبة النقد:

النقد = النقدية / الخصوم المتداولة

جدول رقم (10): النقد.

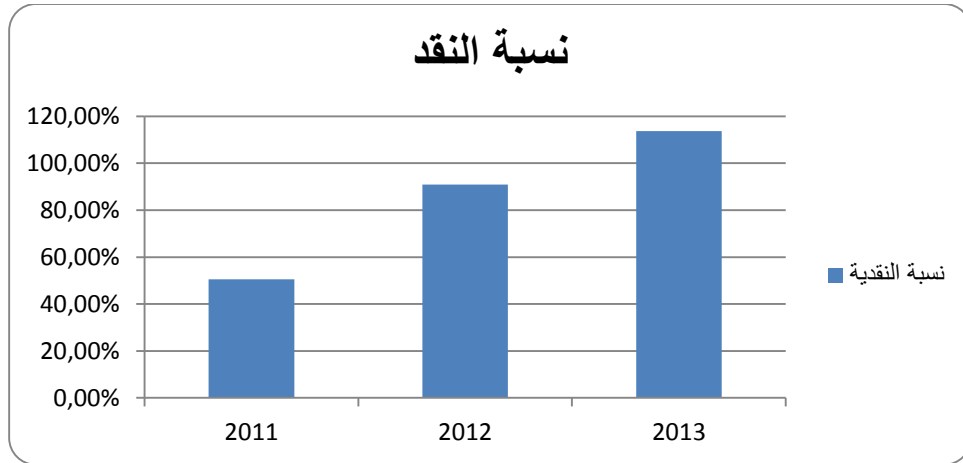
السنوات	2011	2012	2013	Δ
النقدية	1.302.870	10.230.244	12.787.805	/
الخصوم المتداولة	2.578.771	11.251.260	11.251.260	/
النسبة	%50,52	%90,93	%113,66	%124,96

المصدر: من إعداد الطالب. الوحدة: دج

من خلال ما هو مبين في الجدول فإن نسبة النقد لا تختلف عن كونها نسبة السيولة السريعة ولكن بأكثر حيطة وحذر حيث أنها في سنة 2011 تواجه نقص في النقدية وذلك ما يصعب من تسديد التزاماتها المتداولة بسهولة ويسر وقد تمكنت المؤسسة من تقادي الوقوع

في هذه الحالة في سنة 2012 بنسبة تغطية قدرت بـ (90,93%) لتصل إلى (113,66%) سنة 2013.

تحسن نسبة النقد من سنة 2011 إلى 2013 بنسبة (124,96%) يعني أن المؤسسة تراعي كل من سياستها الائتمانية ولسياسة التحصيل وكذا سياسة التعامل مع الموردين.
شكل رقم (06): رسم بياني يبين نسبة النقد.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (10).

ثانيا: حساب نسب النشاط:

1. معدل دوران الموجودات الثابتة:

معدل دوران الموجودات الثابتة = صافي المبيعات / صافي الموجودات الثابتة
جدول رقم (11): معدل دوران الموجودات الثابتة.

السنوات	2013	2012	2011	Δ
صافي المبيعات	7.639.111	6.944.647	5.147.192	/
صافي الموجودات الثابتة	1.159.730	1.159.730	1.672.483	/
مرة	6	6	3	%100

المصدر: من إعداد الطالب. الوحدة: دج

ما هو موضح من خلال الجدول أن معدل دوران الموجودات الثابتة لهذه المؤسسة هو 3 مرات سنة 2011 مقارنة مع سنتي 2012 و2013 بمعدل دوران 6 مرات وهذا ما يدل على زيادة كفاءة المؤسسة في استخدام موجوداتها الثابتة لأجل تحقيق مبيعات أكبر.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS)

تضاعف هذا المعدل في الفترة من 2011 إلى 2013 بنسبة (100%)، مما يعني أن المؤسسة حسنت من سياستها الاستثمارية وأصبح كل دينار ينفق في الأصول الثابتة ينتج 6 دينار بدلا من 3 دينار.

2. معدل دوران مجموع الأصول:

معدل دوران مجموع الأصول = صافي المبيعات / مجموع الأصول
جدول رقم (12): معدل دوران مجموع الأصول.

السنوات	2011	2012	2013	Δ
صافي المبيعات	5.147.192	6.944.647	7.639.111	/
مجموع الأصول	1.672.483	1.159.730	1.159.730	/
مرة	3	6	6	%100

المصدر: من إعداد الطالب. الوحدة: دج

من خلال الجدول رقم (12) تبين لنا أن هذا المعدل كسابقه ولكن هو يقيس مدى كفاءة استخدام الأصول بمختلف أنواعها وأشكالها ولكي يكون هناك تحليل جيد لقياس هذا المعدل مع منشآت أخرى لمعرفة إذا كانت هذه الزيادة في استخدام هذه الأصول لها ضرورة أم لا.

3. معدل دوران الأصول المتداولة:

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / مجموع الأصول المتداولة
جدول رقم (13): معدل دوران الأصول المتداولة.

السنوات	2011	2012	2013	Δ
صافي المبيعات	5.147.192	6.944.647	7.639.111	/
مجموع الأصول المتداولة	1.638.975	11.752.768	14.310.331	/
مرة	3	5/3	2/1	%-83,33

المصدر: من إعداد الطالب. الوحدة: دج

يبين لنا الجدول أن معدل دوران أصول المؤسسة المتداولة هو 3 لسنة 2011 وهذا ما بين كفاءة استخدامها لأصولها المتداولة لتوليد المبيعات لينخفض هذا المعدل سنة 2012 إلى 5/3 مرة لتواصل هذا الانخفاض سنة 2013 إلى 2/1 مرة.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS)

تراجع هذا المعدل بنسبة (83,33%) يعني أن المؤسسة أخفقت في إدارة أصولها المتداولة حيث كان كل دينار منفق في الأصول المتداولة يعطي 3 دينار، أصبح كل دينار منفق في الأصول المتداولة يعطي 2/1 دينار فقط، مما يعني ضرورة مراجعة سياسة تصريف المنتوجات الخاصة بالمؤسسة.

ثالثاً: حساب نسب الربحية:

1. معدل دوران الأصول المتداولة:

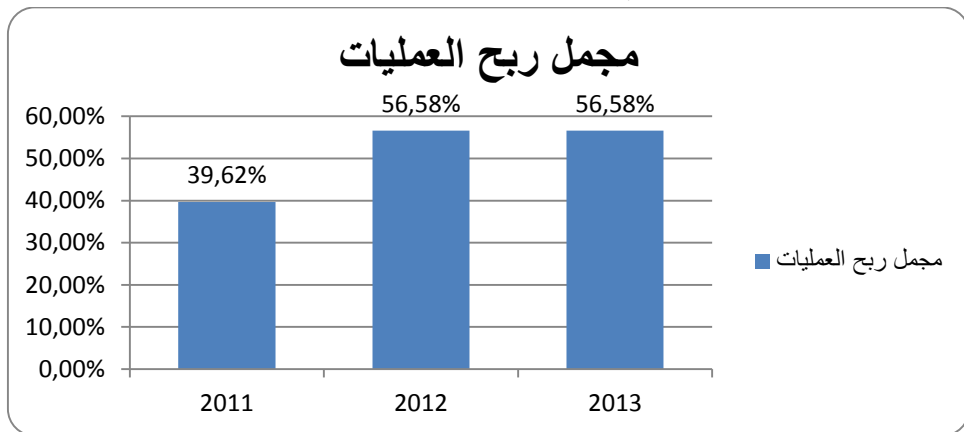
مجمل ربح العمليات = ربح العمليات / المبيعات
جدول رقم (14): مجمل ربح العمليات.

السنوات	2011	2012	2013	Δ
ربح العمليات	2.039.570	3.929.459	4.322.408	/
المبيعات	5.147.192	6.944.647	7.639.111	/
النسبة	39,62%	56,58%	56,58%	42,81%

المصدر: من إعداد الطالب. الوحدة: دج

يبين لنا أن هذه النسبة منخفضة في سنة 2011 بنسبة (39,62%) لترتفع وتستقر في سنة 2012 و 2013 بنسبة (56,58%) وهذا ما يدل على زيادة كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح.

شكل رقم (07): رسم بياني يبين مجمل ربح العمليات.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (14).

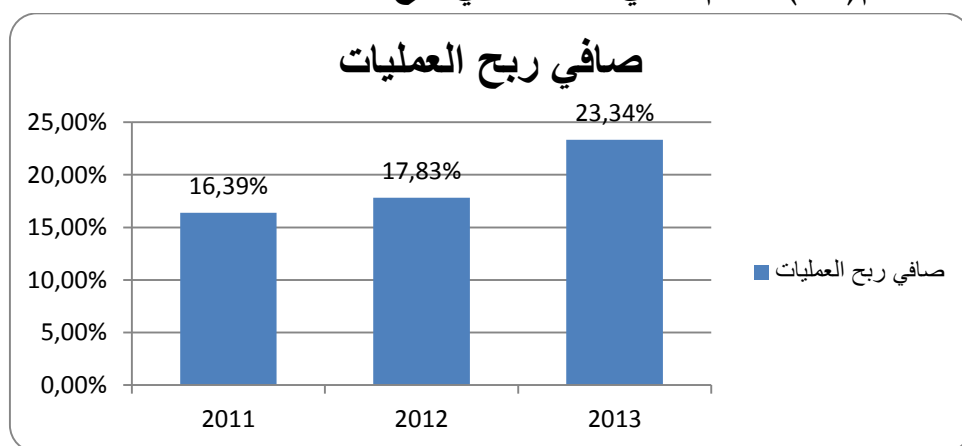
2. صافي ربح العمليات:

صافي ربح العمليات = صافي ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب/المبيعات
جدول رقم (15): صافي ربح العمليات.

السنوات	2011	2012	2013	Δ
صافي ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب	843.583	1.238.070	1.783.153	/
المبيعات	5.147.192	6.944.647	7.639.111	/
النسبة	%16,4	%17,83	%23,34	%42,32

المصدر: من إعداد الطالب. الوحدة: دج

من خلال الجدول يتبين لنا أن صافي ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب في زيادة مستمرة من سنة إلى آخر حيث بلغت نسبة التحسن من سنة 2011 إلى سنة 2013 بنسبة (42,32%)، وهذا التحسن يعني أن المؤسسة تركز على هوامش مرتفعة لمنتجاتها، حيث تعتمد على أسعار عالية لتغطية التكاليف الكلية، مما يحسن من صافي ربح العمليات. شكل رقم (08): رسم بياني يبين صافي ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (15).

3. صافي الربح بعد الضريبة:

صافي الربح بعد الضريبة = صافي الربح بعد الضريبة/المبيعات

جدول رقم (16): صافي الربح بعد الضريبة.

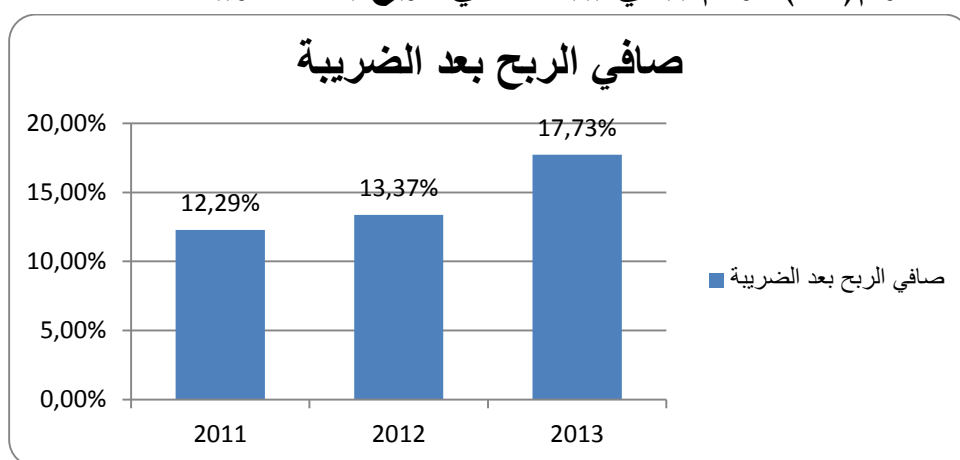
السنوات	2011	2012	2013	Δ
صافي الربح بعد الضريبة	632.687	928.552	1.354.264	/
المبيعات	5.147.192	6.944.647	7.639.111	/
النسبة	%12,3	%13,37	%17,73	%44,15

المصدر: من إعداد الطالب. الوحدة: دج

يتبين أن المؤسسة تحقق ربح مقداره (12,3%) من رقم الأعمال المحقق خلال سنة 2011 ويرتفع في سنة 2012 ليصبح (13,37%) و(17,73%) في سنة 2013 مما يعني أن ربحية المؤسسة الصافية في ارتفاع من سنة إلى أخرى.

وهذا الارتفاع نتيجة لتحسن صافي ربح العمليات المحسوب سابقا، وكذلك لاهتمام المؤسسة بتسديد ما عليها من مستحقات ضريبة دون ترك أي تراكم يؤثر على النتيجة الحالية.

شكل رقم (09): رسم بياني يبين صافي الربح بعد الضريبة.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (16).

4. العائد على الموجودات:

العائد على الموجودات = صافي ربح العمليات / مجموع الموجودات

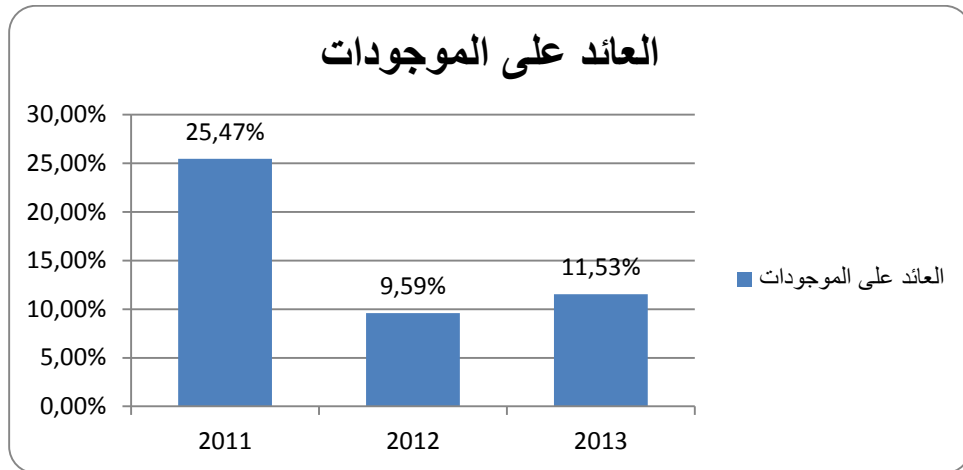
جدول رقم (17): العائد على الموجودات.

السنوات	2011	2012	2013	Δ
صافي ربح العمليات	843.583	1.238.070	1.783.153	/
مجموع الموجودات	3.311.458	12.912.500	15.470.061	/
النسبة	%25,47	%9,59	%11,53	%54,73-

المصدر: من إعداد الطالب. الوحدة: دج

يتبين لنا من خلال الجدول أن المؤسسة تحقق عائد على موجوداتها بنسبة (25,47%) لسنة 2011 و (9,59%) لسنة 2012 أما سنة 2013 نسبة (11,53%) وهذا الانخفاض من سنة 2011 إلى 2013 المقدر بـ (54,73%)، يدل على عدم كفاءة الإدارة في تحقيق أرباح مقارنة بالموجودات التي تمتلكها.

شكل رقم (10): رسم بياني يبين العائد على الموجودات.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (17).

المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية وفقا للقوائم المالية.

النسب المالية وفقا للقوائم المالية

1. الوزن النسبي للالتزامات:

الوزن النسبي للالتزامات = (الالتزامات/الخصوم) × 100

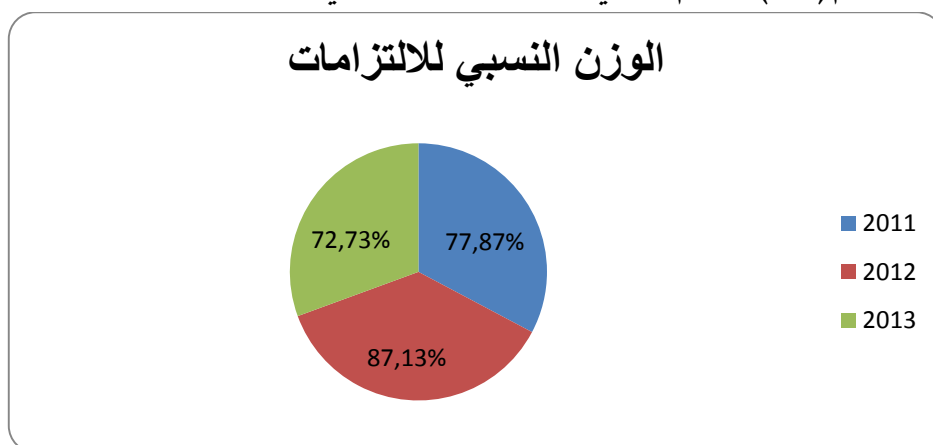
جدول رقم (18): الوزن النسبي للالتزامات.

السنوات	2011	2012	2013	Δ
الالتزامات	2.578.771	11.251.260	11.251.260	/
الخصوم	3.311.458	12.912.500	15.470.061	/
النسبة	%77,87	%87,13	%72,73	%6,60

المصدر: من إعداد الطالب. الوحدة: دج

تراجع الوزن النسبي للالتزامات من سنة 2011 إلى 2013 بنسبة (6,60%)، مما يعني أن المؤسسة سددت جزء مهم من الالتزامات التي عليها، كإجراء ضروري للتخفيض من الالتزامات والتي إن لم تسدد ستصبح ذات تكلفة كبير في الهيكل التمويلي للمؤسسة.

شكل رقم (11): رسم بياني يبين الوزن النسبي للالتزامات.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (18).

2. الوزن النسبي لرأس المال:

الوزن النسبي لرأس المال = (رأس المال / الخصوم) × 100

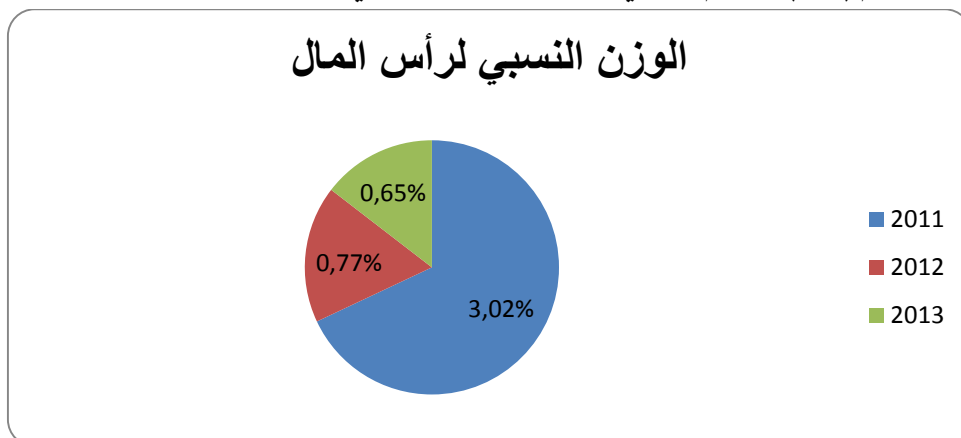
جدول رقم (19): الوزن النسبي لرأس المال.

السنوات	2011	2012	2013	Δ
رأس المال	100.000	100.000	100.000	/
الخصوم	3.311.458	12.912.500	15.470.061	/
النسبة	%3,02	%0,77	%0,65	-%78,48

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالب

تراجع الوزن النسبي لرأس المال إلى إجمالي خصوم المؤسسة من سنة 2011 إلى 2013 بنسبة (78,48%)، مما يعني أن المؤسسة قد اعتمدت على مصادر تمويل طويلة الأجل، والتي سيكون لها تأثير طويل المدى على تكلفة الهيكل التمويلي للمؤسسة. شكل رقم (12): رسم بياني يبين الوزن النسبي لرأس المال.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (19).

3. الوزن النسبي للأرباح المحتجزة:

الوزن النسبي للأرباح المحتجزة = (الأرباح المحتجزة/الخصوم) × 100

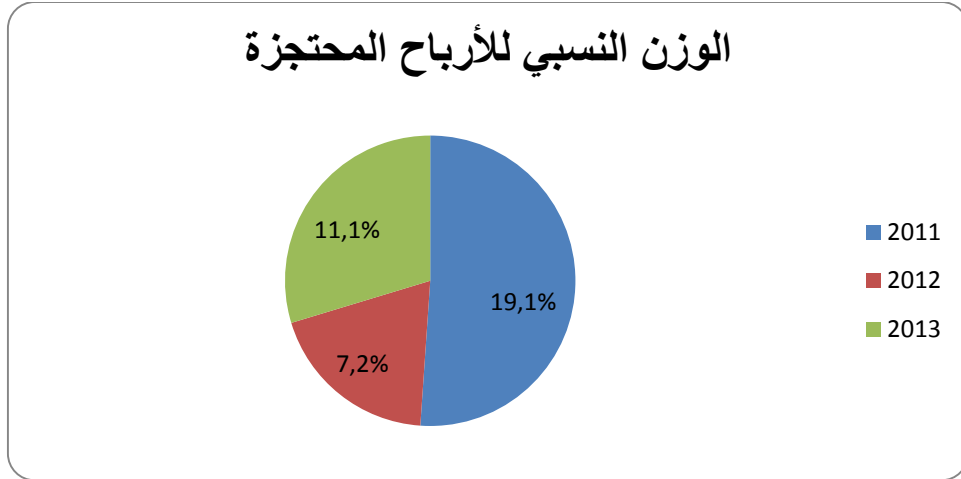
جدول رقم (20): الوزن النسبي للأرباح المحتجزة.

السنوات	2011	2012	2013	Δ
الأرباح المحتجزة	632.687	928.552	1.717.363	/
الخصوم	3.311.458	12.912.500	15.470.061	/
النسبة	19,1%	7,2%	11,10%	41,88%-

المصدر: من إعداد الطالب الوحدة: دج

تناقص الوزن النسبي للأرباح المحتجزة من سنة 2011 إلى 2013 بنسبة كبيرة (41,88%)، مما يعني أن المؤسسة قد وزعت جزء مهم من الأرباح التي تحتجزها على مساهميها، كإجراء إلزامي، لإعادة النظر في الهيكل التمويلي لخصوم المؤسسة.

شكل رقم (13): رسم بياني يبين الوزن النسبي للأرباح المحتجزة.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (20).

4. الوزن النسبي للالتزامات قصيرة الأجل:

الوزن النسبي للالتزامات قصيرة الأجل = (الالتزامات قصيرة الأجل / الخصوم) × 100

جدول رقم (21): الوزن النسبي للالتزامات قصيرة الأجل.

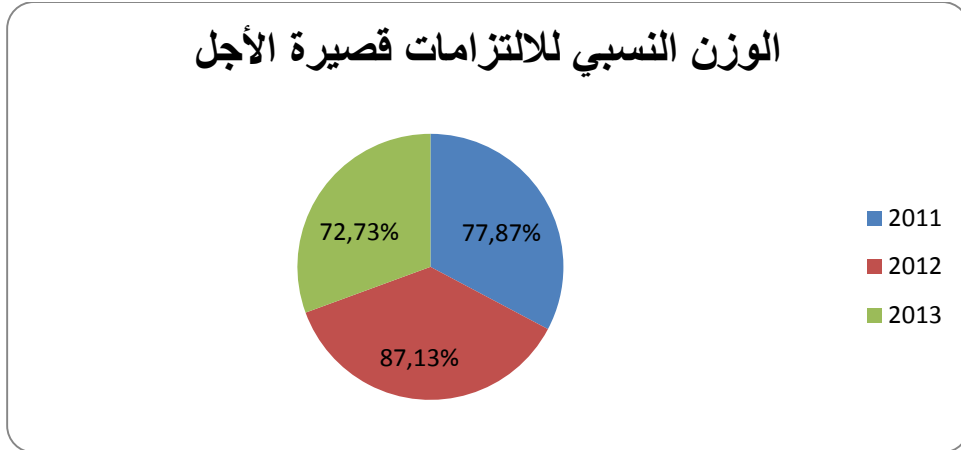
السنوات	2011	2012	2013	Δ
الالتزامات قصيرة الأجل	2.578.771	11.251.260	11.251.260	/
الخصوم	3.311.458	12.912.500	15.470.061	/
النسبة	%77,87	%87,13	%72,73	-%6,60

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالب

تراجعت الأهمية النسبية للديون قصيرة الأجل في الهيكل التمويلي من سنة 2011 إلى سنة 2013 بنسبة (6,60%)، وهذا ناتج عن سياسة تسديد المستحقات المنتهجة من طرف المؤسسة لغرض تحسين المركز المالي للمؤسسة.

شكل رقم (14): رسم بياني يبين الوزن النسبي للالتزامات قصيرة الأجل.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (21).

5. الوزن النسبي للأصول الثابتة مقارنة بالهيكل الاستثماري:

الوزن النسبي للأصول الثابتة = (الأصول الثابتة/مجموع الأصول) × 100

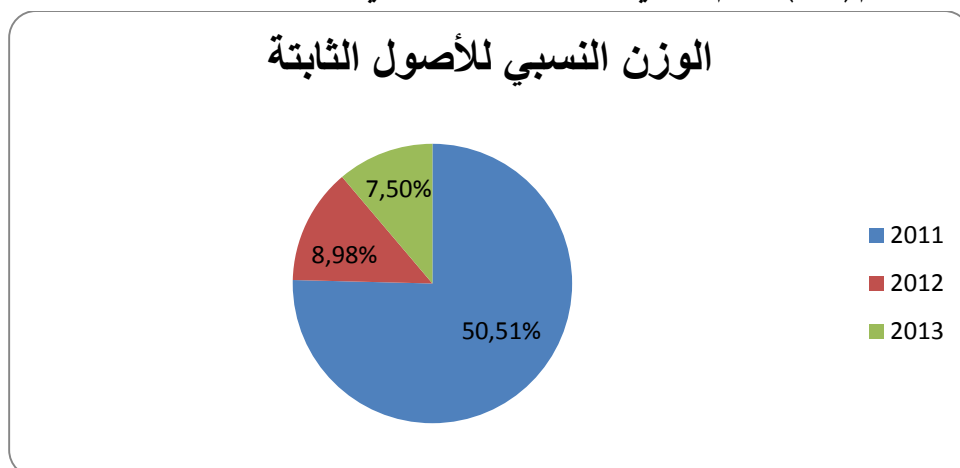
جدول رقم (22): الوزن النسبي للأصول الثابتة مقارنة بالهيكل الاستثماري.

السنوات	2011	2012	2013	Δ
الأصول الثابتة	1.672.483	1.159.730	1.159.730	/
مجموع الأصول	3.311.458	12.912.500	15.470.061	/
النسبة	%50,5	%8,98	%7,49	%85,17-

المصدر: من إعداد الطالب الوحدة: دج

تتناقص الوزن النسبي للأصول الثابتة من سنة 2011 إلى سنة 2013 بنسبة (85,17%)، وذلك نتيجة الاهتمام المتزايد للمؤسسة بأصولها المتداولة والتي ينتج عن دورانها توليد المبيعات والأرباح في الأجل القصير، على العكس منه في الأصول الثابتة، حيث معدل دورانها يشير إلى ضعف توليد المبيعات والأرباح.

شكل رقم (15) رسم بياني يبين الوزن النسبي للأصول الثابتة مقارنة بالهيكل الاستثماري.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (22).

6. الوزن النسبي للأصول المتداولة:

الوزن النسبي للأصول المتداولة = (الأصول المتداولة / مجموع الأصول) × 100

جدول رقم (23): الوزن النسبي للأصول المتداولة.

السنوات	2011	2012	2013	Δ
الأصول المتداولة	1.638.975	11.752.768	14.310.331	/
مجموع الأصول	3.311.458	12.912.500	15.470.061	/
النسبة	%49,49	%91,02	%92,50	%86,91

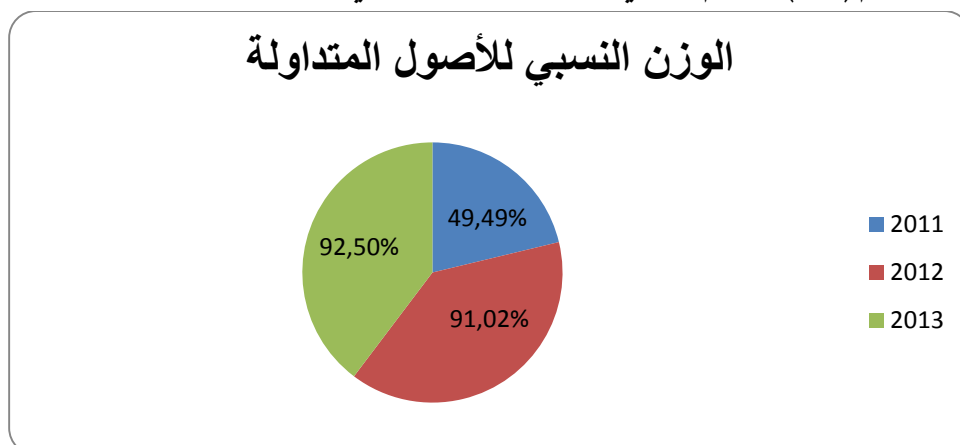
المصدر: من إعداد الطالب. الوحدة: دج

تناقص الوزن النسبي للأصول المتداولة من سنة 2011 إلى سنة 2013 بنسبة مقدرة بـ

(%86,91) يعني أن المؤسسة تعطي أهمية بالغة لأصولها المتداولة لتحقيق المبيعات

والأرباح في الأجل القصير.

شكل رقم (16): رسم بياني يبين الوزن النسبي للأصول المتداولة.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (23).

المطلب الرابع: تحليل نسب المردودية.

حساب نسب المردودية:

أولاً: مردودية النشاط.

1. معدل الهامش الاقتصادي:

معدل الهامش الاقتصادي = النتيجة الاقتصادية / رقم الأعمال خارج الرسم

جدول رقم (24): معدل الهامش الاقتصادي.

السنوات	2011	2012	2013	Δ
النتيجة الاقتصادية	843.583	1.217.584	1.783.153	/
رقم الأعمال خارج الرسم	5.147.192	6.944.647	7.639.111	/
النسبة	%16,39	%17,53	%23,34	%42,40

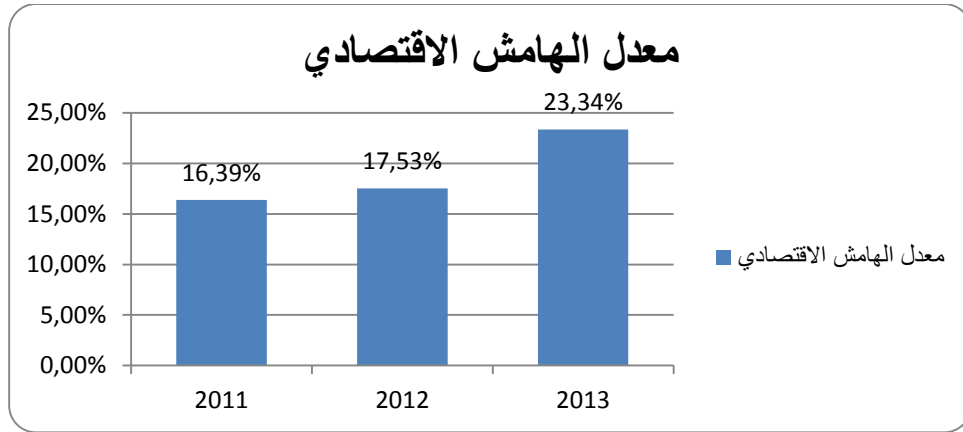
المصدر: من إعداد الطالب. الوحدة: دج

تحسن معدل الهامش الاقتصادي من سنة 2011 إلى 2013 بنسبة (42,40%) نتيجة

انتهاج المؤسسة لسياسة سعرية محكمة والتي كان لها دور بارز في تحسين ربح العمليات

والنتيجة الاقتصادية.

شكل رقم (17): رسم بياني يبين معدل الهامش الاقتصادي.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (24).

2. معدل النتيجة الصافية:

معدل النتيجة الصافية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم

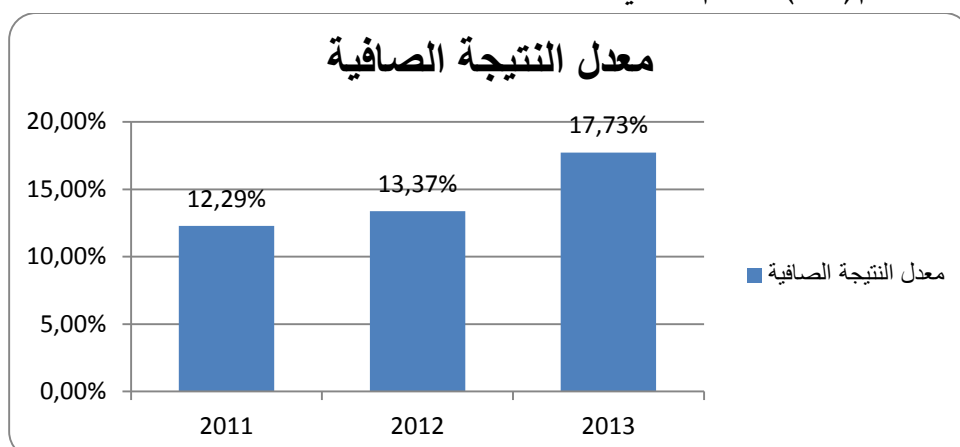
جدول رقم (25): معدل النتيجة الصافية.

السنوات	2013	2012	2011	Δ
النتيجة الصافية	1.354.264	928.552	632.687	/
رقم الأعمال خارج الرسم	7.639.111	6.944.647	5.147.192	/
النسبة	%17,73	%13,37	%12,3	%44,15

المصدر: من إعداد الطالب. الوحدة: دج

تحسن معدل النتيجة الصافية إلى رقم الأعمال من سنة 2011 إلى سنة 2013 بنسبة (44,15%)، نتيجة للهوامش المرتفعة لمنتجات المؤسسة وكذلك لسياسة تحصيل السريع من الزبائن والذي ينتج عنه سرعة تحصيل الأرباح دون تأخرها أو تعطلها.

شكل رقم (18): رسم بياني يبين معدل النتيجة الصافية.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (25).

ثانيا: المردودية الاقتصادية:

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

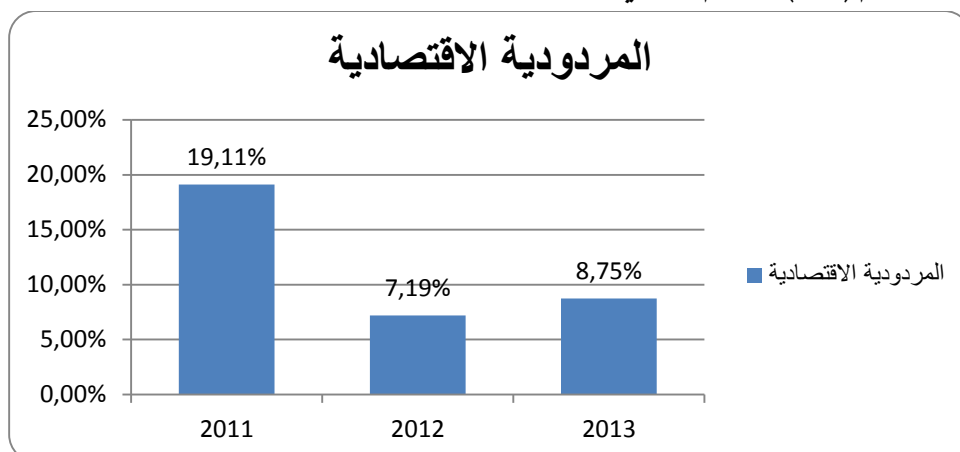
جدول رقم (26): المردودية الاقتصادية.

السنوات	2011	2012	2013	Δ
النتيجة الصافية	632.687	928.552	1.354.264	/
مجموع الأصول	3.311.458	12.912.500	15.470.061	/
	19,1%	7,19%	8,75%	54,19%-

المصدر: من إعداد الطالب. الوحدة: دج

تراجع المردودية الاقتصادية للمؤسسة من سنة 2011 إلى 2013 بنسبة (54,19%)، هو بسبب تجميد أموال كبيرة في الأصول الثابتة، أي تركيز المؤسسة على تمويل دورة الاستثمار دون تمويل دورة الاستغلال، مما يخفض في الأجل القصير من المردودية الاقتصادية للمؤسسة.

شكل رقم (19): رسم بياني يبين المردودية الاقتصادية.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (26).

ثالثا: المردودية المالية.

المردودية المالية = (النتيجة الصافية/الأموال الخاصة) × 100

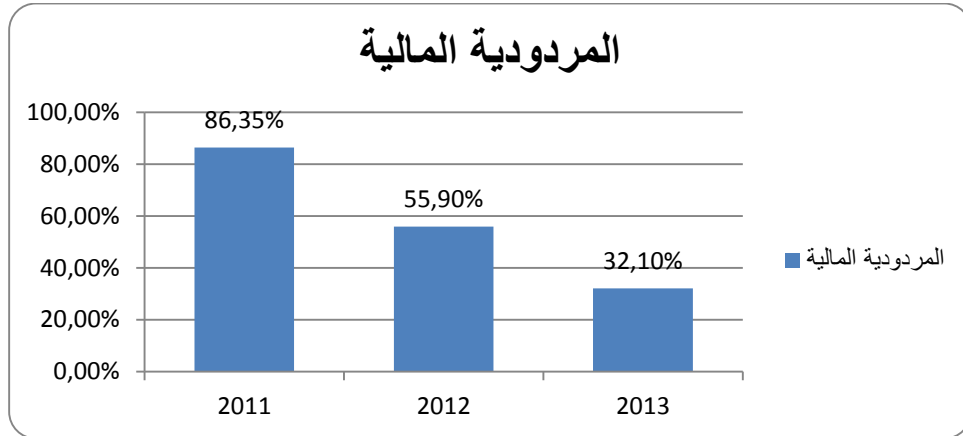
جدول رقم (27): المردودية المالية.

السنوات	2013	2012	2011	Δ
النتيجة الصافية	1.354.264	928.552	632.687	/
الأموال الخاصة	4.218.800	1.661.240	732.687	/
النسبة	%32,10	%55,89	%86,35	%62,83-

المصدر: من إعداد الطالب. الوحدة: دج

الملاحظ من الجدول أن المردودية المالية للأموال الخاصة للمؤسسة في انخفاض مستمر من سنة لأخرى حيث بلغت النسبة (62,83%) من سنة 2011 إلى سنة 2013 وهذا ناتج عن وجود أرباح محتجزة لسنوات سابقة ثم تم توزيعها في الفترة الحالية مما خفض و بشكل كبير في المردودية المالية للمؤسسة بالرغم من تحسن النتيجة الصافية لها.

شكل رقم (20): رسم بياني يبين المردودية المالية.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (27).

رابعاً: نسب أخرى للمردودية.

نسبة المردودية الاجمالية للأموال الخاصة = (رقم الأعمال الصافي / مجموع الأموال الخاصة) × 100

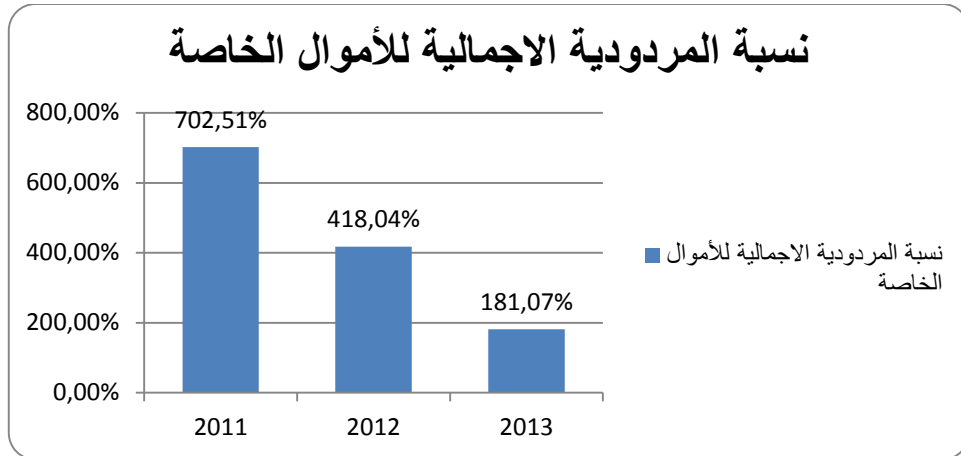
جدول رقم (28): نسبة المردودية الإجمالية للأموال الخاصة.

السنوات	2011	2012	2013	Δ
رقم الأعمال الصافي	5.147.192	6.944.647	7.639.111	/
الأموال الخاصة	732.687	1.661.240	4.218.800	/
النسبة	%702,51	%418,04	%181,07	%74,23-

المصدر: من إعداد الطالب. الوحدة: دج

نلاحظ من خلال الجدول يتبين لنا أن المردودية الإجمالية للأموال الخاصة في تراجع مستمر وكبير خلال الفترة محل الدراسة رغم زيادة رقم الأعمال وهذا راجع إلى انخفاض كل من المردودية الاقتصادية والمالية حيث قدرت نسبة الانخفاض بـ (74,23%) من سنة 2011 إلى سنة 2013 وذلك ناتج عن الأرباح التي كانت محتجزة ثم وزعت وكذا اهتمام المؤسسة بتمويل دورة الاستثمار.

شكل رقم (21): رسم بياني يبين نسبة المردودية الإجمالية للأموال الخاصة.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (28).

نسبة المردودية المختصرة للأموال الخاصة = (النتيجة الإجمالية/الأموال الخاصة) × 100

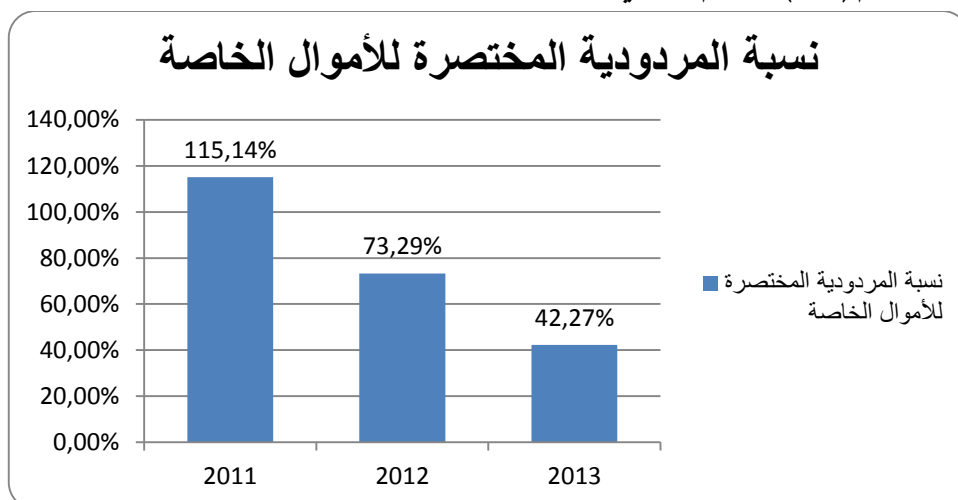
جدول رقم (29): نسبة المردودية المختصرة للأموال الخاصة.

السنوات	2013	2012	2011	Δ
النتيجة الإجمالية	1.783.153	1.217.584	843.583	/
الأموال الخاصة	4.218.800	1.661.240	732.687	/
النسبة	%42,27	%73,29	%115,14	%63,29-

المصدر: من إعداد الطالب. الوحدة: دج

من خلال ما هو موضح في الجدول ومما سبق نلاحظ أن المردودية المختصرة للأموال الخاصة في انخفاض مستمر من سنة إلى أخرى بنسبة (63,29%) من سنة 2011 إلى سنة 2013 وهذا لانخفاض المردودية الإجمالية ولأسبابها المذكورة سابقا.

شكل رقم (22): رسم بياني يبين نسبة المردودية المختصرة للأموال الخاصة.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (29).

المردودية الصافية للأموال الخاصة = (النتيجة الصافية/الأموال الخاصة) × 100

جدول رقم (30): المردودية الصافية للأموال الخاصة.

السنوات	2011	2012	2013	Δ
النتيجة الصافية	632.687	928.552	1.354.264	/
الأموال الخاصة	732.687	1.661.240	4.218.800	/
النسبة	%86,35	%55,89	%32,10	-%62,83

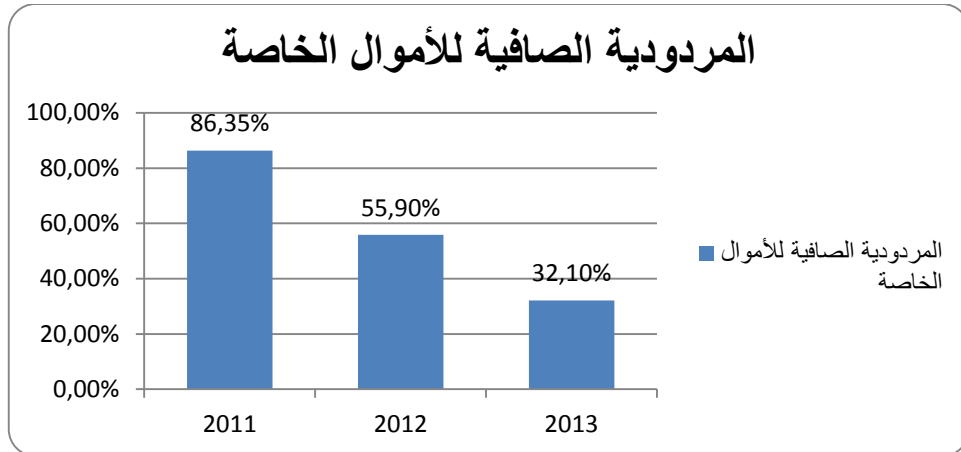
المصدر: من إعداد الطالب. الوحدة: دج

من الجدول ومما سبق نلاحظ النتيجة الصافية للمؤسسة في تحسن من سنة إلى أخرى

ولكن المردودية الصافية للأموال الخاصة انخفضت من سنة 2011 إلى سنة 2013 بنسبة

(%62,83) وهذا راجع إلى انخفاض المردودية الإجمالية.

شكل رقم (23): رسم بياني يبين المردودية الصافية للأموال الخاصة.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (30).

خاتمة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل تم التعرف على المؤسسة موضوع الدراسة وهي مؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS) من خلال تعريفها وعرض تطورها التاريخي وكذا أبرز هياكلها.

بعد تحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي يمكن القول أن المؤسسة قد تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة من سنة 2011 إلى سنة 2013، لكن رغم هذا تبقى المؤسسة تعاني من بعض الاختلالات التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا والمتمثلة أساسا في:

✓ تراجع في كل من المردودية المالية والاقتصادية مما يعني انخفاض في المردودية الإجمالية بالنسبة للأموال الخاصة.

✓ تناقص في الوزن النسبي للأصول الثابتة وهذا راجع بالأساس إلى الاهتمام المتزايد بالأصول المتداولة.

✓ هناك تراجع في أداء المؤسسة، وهذا ما تم ملاحظته من خلال تحليل نسب النشاط للمؤسسة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها، أو أن هناك أصول زائدة، لا حاجة للمؤسسة إليها، ومن أجل تفادي ذلك يجب على المؤسسة التخلي عن الاستثمارات الزائدة إن كانت هناك أصول زائدة، أو استغلال كامل أصولها إن كانت هناك أصول غير مستغلة.

تمهيد:

بعد ما تم التطرق في الفصل الأول إلى التحليل المالي فسننتظر في هذا الفصل إلى مصادر معلومات التحليل المالي حيث أن الهدف من هذا الأخير تزويد الفئات المعنية بمعلومات وبيانات عن الوضع المالي للمؤسسة خلال فترة معينة من أجل المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة والتحقق من مدى نجاح المؤسسة أو فشلها في تحقيق الأهداف والحصول على مؤشرات تبين ما إذا كانت سياسات المؤسسة سليمة أم تحتاج إلى تعديل، وتعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها شيوعاً في الاستعمال، ومن خلال تحليل النسب المالية لتلك القوائم يمكن تقييم الوضع المالي للمؤسسة ومردوديتها خلال فترة معينة وذلك بإجراء مقارنات بين النسب المالية لمؤسسة معينة والنسب المالية لمؤسسات مماثلة ويمكن من مقارنة وضع المؤسسة المالي في فترات زمنية متعاقبة وكذا استخدام البيانات المحاسبية كمصادر للتحليل المالي وقد تم التطرق في هذا الفصل إلى الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج وكذا نواحي القصور في هذه البيانات، ومعرفة النسب المالية والنسب المالية وفقاً للقوائم المالية كما تم في هذا الفصل التطرق إلى المردودية وأنواعها المختلفة وكذا نسب المردودية.

المبحث الأول: مصادر معلومات التحليل المالي

تعدد مصادر المعلومات التي يعتمد عليها التحليل المالي، باختلاف المقاصد والأهداف المراد الوصول إليها، وسنتعرف في هذا المبحث على أهم هذه المصادر من البيانات والكشوفات وتم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب دار محتواها بالتعرف على الميزانية المحاسبية وكذا جدول حسابات النتائج بالإضافة إلى شكل كل منهما كما تم التطرق إلى استخدامات البيانات المحاسبية.

المطلب الأول: الميزانية المحاسبية.

الميزانية المحاسبية تعتبر من الوثائق أو الكشوفات المهمة التي تعتمد عليها المؤسسة في مصادرها ومن هنا سوف يتم التعرف على الشكل النموذجي للميزانية المحاسبية وأهم التعاريف المختلفة لها.

تعرف الميزانية على أنها كشف تقوم به المؤسسة في وقت معين يمثل نهاية دورة استغلال فقد تكون في نهاية كل شهر، أو في نهاية كل فصل أو نهاية كل سنة، لمجموع ما تمتلكه من أموال في شكل أصول ولكل ما عليها من أموال في شكل خصوم والفرق بينهما يمثل النتيجة الصافية للدورة سواء كانت ربحاً أو خسارة.¹

هي مرآة تعكس الوضع المالي للمؤسسة في لحظة معينة من خلال ما تحويه من أصول وخصوم، وبتعبير آخر فإن الميزانية العامة ما هي إلا صورة فوتوغرافية للأوضاع المالية في لحظة معينة.²

عناصر الميزانية³: تضم الميزانية شقين، شق الجانب المدين ويتمثل في الأصول، وشق الجانب الدائن ويتمثل في الخصوم.

1. الأصول وترتيبها: تتمثل في الأصول في موجودات المؤسسة وتسجل في الميزانية حسب درجة سيولتها أي حسب المدة التي تستغرقها للوصول إلى سيولة في حالة نشاط العادي للمؤسسة، فتظهر الاستثمارات كالأراضي والمباني والآلات في أعلى الميزانية وهي التي لا تتحول إلى سيولة إلا بعد مدة طويلة من استعمالها، ثم تليها المخزونات بكل أنواعها من

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، الطبعة الثانية، ديوان

المطبوعات الجامعية، 2012، ص 17.

² اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 18.

³ مبارك لسوس، مرجع سابق، ص ص: 17-20.

بضائع ومواد ومنتجات تامة والتي تمكث في المخزن في العادة مدة أقل من السنة وبالتالي هي أقرب إلى السيولة من الاستثمارات، ثم نجد بعدها الذمم المدينة منها شبه السائلة وهي كل الحقوق التي تفصلها مدة قصيرة لأن تتحول إلى سيولة، والسائلة الموجودة في البنك أو البريد أو الصندوق.

1.1. الاستثمارات:

✓ القيم المعنوية:

- المصاريف الإعدادية أو التمهيدية: هي مدفوعات صرفتها المؤسسة عند إنشائها وتتكون من كل المصاريف التأسيسية، تهتك في السنوات الأولى من التأسيس في شكل إطفاءات.
- شهرة المحل أو الاسم التجاري: هي قيمة العناصر المعنوية من المحل التجاري، وتمثل سمعة وشهرة المؤسسة في السوق، وهي قيم ثابتة غير قابلة للاهتلاك.
✓ القيم الثابتة المادية:

- الأراضي: تشمل بما تحتها وما فوقها ولا تهتك.

المباني: تشمل جميع المباني بمختلف أنواعها (صناعية، إدارية، تجارية)، وهي تخضع لعملية إهلاك طويلة الأجل.

- المعدات والأدوات: تشمل التجهيزات المعدات المستعملة في نشاط أو دورة استغلال المؤسسة، ومدة استعمالها من 5 إلى 10 سنوات.

- معدات النقل: هي الوسائل والآلات بمختلف أنواعها.

- المعدات وأدوات المكتب: تشمل جميع الوسائل المستعملة في المكاتب بمختلف أنواعها.

- الغلافات القابلة للإسترجاع: تتكون من جميع الغلافات والوسائل المستعملة والتي تسترجع من طرف المؤسسة، أما الغلافات الأخرى التي لا تباع مع المواد فتدخل ضمن المخازن كبضاعة.

1.2. المخزونات:

يمثل المخزون قيمة الوسائل التي اشترتها المؤسسة، سواء لإعادة بيعها أو لاستعمالها في عملية التصنيع لتحويلها إلى منتجات موجهة للبيع وهي تنقسم إلى قسمين:

- البضاعة: هي تشمل مجموع الأشياء والمواد واللوازم المشتراة من طرف المؤسسة بغرض بيعها على حالتها دون إجراء أي تغييرات عليها وتدخل ضمنها الغلافات الغير قابلة للاسترجاع "مباعة".

- المواد واللوازم: هي المواد الخامة أو المحولة من قبل، المحصل عليها من طرف المؤسسة بغرض استعمالها في الإنتاج.

- المنتجات النصف مصنعة: هي المنتجات التي وصلت إلى مرحلة معينة من التحويل ولا يمكن عموما أن تباع وإنما تنتظر عملية التحويل أخرى حتى تعطي منتج تام الصنع قابل للبيع أو للاستهلاك الداخلي.

- منتجات قيد التنفيذ: هي المنتجات التي مازالت تحت الإنجاز وهي في انتظار مرحلة التحويل النهائية.

- الفضلات والمهملات: هي البقايا الناتجة عن عملية التحويل تصرف أو تستعمل بعد حين.

- المنتجات التامة الصنع: هي التي تمت عملية إنتاجها كلية.

1. 3. الذمم المدينة:

هي مجموعة العناصر التي تمثل حقوقا على الغير وهي:

- سندات المساهمة: تمثل أموال المؤسسة في رؤوس أموال مؤسسات أخرى.

- سندات التوظيف: تمثل توظيفا قصير الأجل سواء في عمليات استغلال قصيرة الأجل مع مؤسسات أخرى.

- الزبائن: تمثل عمليات البيع الأجل التسديد.

- أوراق القبض: هي أوراق تجارية على الغير لأجل قصير.

القيم السائلة: هي كل ما تملكه المؤسسة من أموال جاهزة سواء في صندوق المؤسسة أو في شكل حسابات جارية لدى البريد أو البنك.

2. الخصوم وترتيبها:

تتمثل الخصوم في الأموال التي على المؤسسة سواء كانت لصيقة بالمؤسسة كالأموال

الخاصة أو في شكل ديون طويلة الأجل أو ديون قصيرة الأجل، وترتب الخصوم تبعا لدرجة

استحقاقها أي بدلالة الزمن التي تبقى فيه هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة.

- رأس المال الجماعي أو الخاص: هو مجموع المبالغ الموضوعة بصفة دائمة تحت تصرف المؤسسة من طرف المالكين أو الشركاء على شكل مساهمات نقدية أو مادية سواء عند إنشاء المؤسسة أو في حالة رفع رأس مالها بعد ذلك.
- الاحتياطات: هي تعبر عن الأموال المجمعة من طرف المؤسسة وهي جزء من الأرباح المحققة غير الموزعة.
- نتائج رهن التخصيص: يسجل في هذا الحساب نتائج الدورة التي لم توزع بعد أي لم يتخذ قرار بشأنها في حالة كونها موجبة، أما في حالة العكس فترصد في هذا الحساب بإشارة سالبة.
- المؤنات: هي جزء من أموال المؤسسة توضع في حساب يجمد احتسابا لخسائر محتملة وتجعل أعباء ممكنة في المستقبل ومنها أساسا:
 - مؤنات الأعباء والخسائر.
 - مؤنات الأعباء الموزعة على عدة سنوات
 - الديون: تتكون من مجموع الديون التي تتعلق بنشاط المؤسسة.
- النتيجة السنوية: تحدد بالفرق بين عناصر الأصول والخصوم.
- جدول رقم (01): شكل الميزانية المالية (جانبا الأصول).
- ميزانية السنة المالية المقفلة في.....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N رصيد	اهتلاك	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية فارق بين الاقتناء المنتوج الايجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراض مبان تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح إمتيازها						

الفصل الثاني: مصادر معلومات التحليل المالي وأدواته لتقييم المردودية

					تثبيتات يجري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزيائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
					الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس سنة 2009، ص 29.

جدول رقم (02): شكل الميزانية المالية (جانب الخصوم).

ميزانية السنة المالية المقفلة في

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره

			رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			المجموع (1)
			الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الأصول الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى
			خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مصدر سابق، ص 28.

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج.

باعتبار جدول حسابات النتائج من أهم الوثائق المعتمد عليها في المؤسسة سننظر

في هذا المطلب إلى تعريفه وشكله الجدول حسب الوظيفة وكذلك حسب الطبيعة.

تعريف: جدول حسابات النتائج هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتتم

للميزانية المحاسبية، الغرض منه تحليل نتيجة السنة، فإن كانت الميزانية تعطي وضعية

المؤسسة في لحظة معينة عادة مع نهاية دورة معينة فإن جدول حسابات النتائج يحلل أنشطة المؤسسة للوصول إلى القرارات التقويمية، ويبين الجدول مصادر الأموال واستخداماتها، من أين أنت وأين صرفت خلال الدورة، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، فجدول حسابات النتائج "يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة، هذا النشاط ينتج رؤوس أموال ويستهلك رؤوس أموال، فالإنتاج (النتاج بالتسمية المحاسبية) تطرح منه إستهلاكاته (أعباؤه)، وفي الأخير نتحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحاً أو خسارة".¹

جدول حسابات النتائج هو بيان الإيرادات والتكاليف المعترف بها من طرف المؤسسة

خلال فترة معينة، كما يمكن اعتباره صورة فوتوغرافية للمؤسسة.²

جدول رقم (03): شكل جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة).

حساب النتائج حسب الطبيعة الفترة منإلى.....

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
			2- إستهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
			أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4- الفائض الاجمالي من الاستغلال
			المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات والمؤونات

¹ مبارك لسوس، مرجع سابق، ص ص: 24-25.

² Luc bernet- rollande, op-cite, p 16.

			5- النتيجة العملياتية
			المنتجات المالية
			الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
			مجموع منتجات الأنشطة العادية
			مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية- المنتجات (يطلب بيانها)
			العناصر غير العادية- الأعباء (يطلب بيانها)
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			ومنها حصة ذوي الأقلية (1)
			حصة المجمع (1)

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مصدر سابق، ص 30.

جدول رقم (04): شكل جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة).

حساب النتائج حسب الوظيفة الفترة من إلى.....

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال
			كلفة المبيعات
			هامش الربح الإجمالي
			منتجات أخرى عملياتية
			التكاليف التجارية
			الأعباء الإدارية

			<p>أعباء أخرى عملياتية</p> <p>النتيجة العملياتية</p> <p>تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة</p> <p>(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)</p> <p>منتجات مالية</p> <p>الأعباء المالية</p> <p>النتيجة العادية قبل الضريبة</p> <p>الضرائب الواجبة على النتائج العادية</p> <p>الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)</p> <p>النتيجة الصافي للأنشطة العادية</p> <p>الأعباء غير العادية</p> <p>المنتجات غير العادية</p> <p>النتيجة الصافية للسنة المالية</p> <p>حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية(1)</p> <p>النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)</p> <p>منها حصة ذوي الأقلية(1)</p> <p>حصة المجمع(1)</p>
--	--	--	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مصدر سابق، ص 31.

المطلب الثالث: إستخدامات البيانات المحاسبية.

على الرغم من أهمية البيانات المحاسبية كمصدر من مصادر البيانات المستعملة في التحليل المالي إلا أن هناك حدودا معينة للاستفادة من هذه البيانات يمكن حصرها فيما يلي:¹

1. الطبيعة التحكمية لعملية القياس المحاسبي ذلك على إعتبار أن الأرقام التي تحويها البيانات المحاسبية المنشورة هي محصلة لعمليات قياس تخضع مخرجاتها إلى حد كبير لنوع وطبيعة الأسس التي تتبعها المؤسسة بشأن الاعتراف بكل من الإيرادات والمصروفات، وكذلك لنوع الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة في قياسها كالسياسات

¹ اليمين سعادة، مرجع سابق، ص: 23-24.

المتبعة مثلا في مجال اهتلاك الأصول الثابتة، تقييم المخزون السلعي..... إلخ، حيث يؤدي اختلاف هذه الطرق إلى اختلاف النتائج طبقا لكل طريقة، وهذا طبعا ينعكس على الميزانية العامة كما ينعكس أحيانا على جدول حسابات النتائج، هذا كله ينعكس بطبيعة الحال على مدى موضوعية المؤشرات التي يتوصل إليها المحلل المالي.

2. تعد البيانات المحاسبية في ظل مجموعة من الفروض منها ثبات القوة الشرائية للنقود، وما يترتب على ذلك من أن قيمة الأصول بالميزانية يتم التعبير عنها بقوة شرائية مختلفة عن القيمة الحالية، كما أن نتيجة النشاط تتم على أساس وحدات النقد السائدة دون الأخذ في الحسبان التغيرات في قيمة النقود.

حيث تترك هذه الفروض بصمات على طبيعة البيانات التي تظهرها البيانات المحاسبية، فتحد من استخداماتها في اتخاذ القرارات، فهي تاريخية بطبيعتها في حين يفضل متخذ القرارات البيانات المستقبلية التي توفر له معلومات عن اتجاهات نشاط المؤسسة، كما أن التمسك بفرض ثبات وحدة النقد ومبدأ التكلفة التاريخية يجعل البيانات المالية المنشورة في فتراتها تسودها معدلات مرتفعة للتضخم تبدو مضللة، وغير صالحة للتحليل المالي خصوصا في الحالات التي تكون فيها الفترة الزمنية مجال المقارنة طويلة نسبيا.

3. تعتبر البيانات المالية المنشورة ذات طبيعة كمية، ومع أن لهذه البيانات دور هام في اتخاذ القرارات، إلا أن البيانات الوصفية خاصة في مجال التحليل المالي لأغراض الائتمان لا تقل أهمية، لذا يجب على متخذي القرار في المؤسسة تدعيم البيانات الكمية بالبيانات الوصفية قصد الوصول إلى قرار سليم.

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي.

إن من بين أهم أدوات التحليل المالي تحليل النسب المالية التي تهتم أكثر الأطراف إرتباطا بالمؤسسة لأنها تفصل في تبيان حالة المؤسسة لذا تطرقنا في هذا المبحث إلى أهم مجموعات النسب المالية وأيضا النسب المالية وفقا للقوائم المالية.

المطلب الأول: النسب المالية.

تشكل النسب المالية جانب مهم في عملية التحليل المالي من حيث تحويل كم كبير من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات الأكثر فائدة وكان في هذا المطلب ذكر النسب التي تقيس مقدار الأداء للإلتزامات قصيرة الأجل وهي

نسب السيولة والنسب التي تقيس الكفاءة في إدارة الأصل وهي نسب النشاط بالإضافة إلى نسب الربحية.

ماهية النسبة المالية:

هي علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين.¹

كما تعرف على أنها العلاقة بين قيمتين متجانستين والمتمثلة في إحدى الكتل الكبرى للميزانية، إن هذه النسب يمكن التعبير عنها على شكل كسر أو نسب مئوية.²

يقصد بالنسبة المالية العلاقة بين متغيرين (رقمين) تربطهما علاقة عضوية أو دلالة مشتركة، حين يصعب الاستدلال بكل واحد منهما بشكل مطلق، فالرقم المالي المجرد في كثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مظللاً عندما يكون بشكل منفرد، وبالتالي يجب النظر إلى الأرقام وهي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها حتى نتمكن من الوصول إلى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.³

هذه النسب تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة وبصفة موضوعية وفي إطار الشروط الخارجية المفروضة على المؤسسة، وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالباً في شكل مقارنة داخلية أو خارجية بين عدة مؤسسات ويمكن ملاحظة أن:⁴

✓ لا يكون للنسب أي معنى إذا لم تكن مقاسه مع نسب نموذجية للمؤسسة أو لفرع اقتصادي تنتمي إليه المؤسسة.

✓ تكون النسبة صعبة التفسير في حالة أخذها منفصلة عن النسب الأخرى لنفس المؤسسة.

✓ يجب ربط النسب بالنتائج المالية للمؤسسة عند وجود انحرافات كبيرة عن القيمة النموذجية لها.

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 31.

² Patrice vizzavona, gestion financière, 9^e Edition, Berti Edition, paris, 1999, p51.

³ مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 44.

⁴ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، 1999، ص ص: 51-52.

✓ ولكن قد يكون لبعض النسب معنى منفصلا مثل نسبة (الأموال الجاهزة/الديون التي مدتها قصيرة جدا) فإذا كانت تقل عن الواحد (1) فهذا يعني أن المؤسسة لا يمكن لها أن تواجه ديونها القصيرة فهي في خطر.

✓ يمكن حساب عدد لا نهائي من النسب المالية لنفس المؤسسة، إلا أنه ليست جميعها ذات معنى مهم، لذا فيجب على المستعمل لهذه النسب أن يقوم باختيار الأهم منها ويتفادى النسب المتشابهة أو ذات المعنى المتطابق، مع العلم أن النسب المستعملة تختلف باختلاف نوع المؤسسة وأهداف الشخص الذي يستعملها، حيث يسعى المسير المالي إلى أهداف تختلف عن أهداف المصرفي أو المساهم أو الزبون، ورغم ما للنسب من معنى وسهولة في الحساب فإنه لا يمكن اعتبارها ذات إجابة تلقائية في حالة استعمالها لأي مشكل إذ يجب اتخاذ الحذر في اختيار وتفسير النسب.

أهم النسب المالية

أولا: نسب السيولة.

نسبة السيولة من أكثر النسب المالية استعمالا في عمليات التحليل المالي والتي تقيس قدرة المؤسسة الاقتصادية بالوفاء بالتزاماتها المالية.¹

تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.² وأهم نسب السيولة:

1- نسبة التداول: تحسب هذه النسبة على النحو التالي:

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

تعتبر هذه النسبة من أقدم النسب وأوسعها انتشارا، وتستخدم كمعيار أولي وجوهري لمعرفة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل من موجوداتها المتداولة.

وقد قبلت نسبة السيولة كمقياس عام للسيولة لأنها تقدم أفضل مؤشر منفرد عن مدى تغطية المطلوبات المتداولة بموجودات يتوقع أن يتم تحويلها إلى نقد في موعد يتزامن وموعد سداد المطلوبات المتداولة.

¹ www.infotechaccountants.com, page consulté le 20 mars 2014, 13 :00.

² عبد الحليم كراجه وآخرون، مرجع سابق، ص 171.

وينظر المحللون إلى تدني نسبة السيولة بقلق لكونه مؤشرا لمشكلات في التدفق النقدي على المدى القصير قد تؤدي إلى إفلاس المؤسسة، أما ارتفاع هذه النسبة فيعني زيادة في قيمة الموجودات المتداولة المتحررة من مطالبات الدائنين القصيرة الأجل، الأمر الذي يعني وضعا أكثر أمانا بالنسبة للدائنين قصيري الأجل، ولكن لا يجب أن ينظر بارتياح إلى الارتفاع غير العادي في هذه النسبة، لأنه قد يعني إما نقدا معطلا، أو زيادة عن الحجم المناسب من البضاعة، أو ارتفاعا غير مبرر في حجم الديون بسبب البطء في تحصيلها، وهذه الأمور جميعها مظاهر لسوء إدارة السيولة.¹

2- نسبة السيولة السريعة:²

تعتبر تلك النسبة أحد الطرق لاختبار كفاءة رأس المال العامل عن طريق النظر إلى الأصول سريعة التداول، وهي الأصول المتداولة سريعة التحول إلى نقدية، ولذلك يتم إستبعاد المخزون من تلك النسبة لأنه لا يمكن تحويله سريعا إلى نقدية.

بالتالي فإن الأصول سريعة التداول هي الأصول المتداولة ناقصة المخزون والمصروفات المدفوعة مقدما وأي أصل آخر غير سائل.

ويتم حساب نسبة السيولة السريعة بقسمة الأصول سريعة التداول على الالتزامات المتداولة :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول سريعة التداول}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

3- صافي رأس المال العامل

ويحسب على النحو التالي:³

$$\text{صافي رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة.}$$

يعرف صافي رأس المال العامل بأنه الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة، لهذا فهو ليس نسبة مالية كبقية النسب الأخرى، بل هو عبارة عن مفهوم كمي لنسبة

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، دار أجنادين للنشر والتوزيع، 2006، ص 313.

² أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص ص: 346-347.

³ مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 315.

التداول، حيث تبين بالأرقام مدى زيادة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، في حين تعبر نسبة التداول عن هذه الزيادة بطريقة نسبية أو بعدد المرات.

4- نسبة النقد.¹

يظل المبتغى من هذه النسبة جوهريا يرمي إلى نفس هدف النسب السابقة ولكن بشيء من الحيطة والحذر بشأن التأكد من القدرة على تسديد الالتزامات المالية بسهولة ويسر وتحتسب على النحو التالي:

(النقدية+الأصول شبه النقدية)/الخصوم المتداولة

أو بالمعادلة التالية:

(النقدية+الأوراق المالية القابلة للبيع)/الخصوم المتداولة

ثانيا: نسب النشاط.

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الأصول ومدى قدرتها في استخدام هذه الموجودات وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وأعلى ربح ممكن.² من أهم نسب النشاط:

1- معدل دوران الحسابات المدينة

"الغرض من احتساب هذا المعدل هو قياس سيولة الحسابات المدينة، وضمانا لدقة هذا المؤشر، يجب أخذ الحسابات المدينة قبل طرح الاحتياطات المخصصة للديون المشكوك فيها، كما يجب أخذ أوراق القبض المخصومة بعين الاعتبار، لأن إهمالها يقلل من قيمة مقام النسبة ويجعلها تظهر بشكل أفضل مما هي عليه فعليا. غالبا ما يتم اللجوء إلى هذه النسبة عندما تقل نسبة التداول والسيولة السريعة للمؤسسة المعنية عن معدل الصناعة لأجل التأكد من مدى سيولة هذا البند. يحسب هذا المعدل حسب المعادلة التالية:

¹ محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 142.

² وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، تنمية الزافدين، مجلد 32، العدد 100، 2010، كلية

الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص 19.

معدل دوران الحسابات المدينة=صافي المبيعات الآجلة/معدل رصيد الحسابات المدينة. يعكس هذا المعدل السرعة التي تتمكن فيها المؤسسة من تحصيل حساباتها المدينة¹، كما أن قسمة المبيعات الآجلة على الحسابات المدينة يظهر الدوران الفعلي للمبيعات الآجلة ومتوسط عدد الأيام التي تستغرقها المؤسسة لتحصيل مبيعاتها الآجلة.²

2- معدل دوران البضاعة

معدل دوران البضاعة=تكلفة المبيعات/متوسط البضاعة=.....مرة.³

3- معدل دوران الموجودات الثابتة⁴: وتستعمل هذه النسبة كمقياس لمدى كفاءة المؤسسة في استخدام موجوداتها الثابتة لأجل تحقيق المبيعات. وتحسب على النحو التالي: معدل دوران الموجودات الثابتة/مرة=صافي المبيعات/صافي الموجودات الثابتة. من أهم مشكلات هذه النسبة هو الفرق بين صافي قيمة الموجودات الثابتة في دفاتر المؤسسة وقيمتها الفعلية، لذا فإن هناك من يحاول أن يجعل هذه احتساب هذه النسبة مبينا على أساس كلفة هذه الموجودات دون طرح الإستهلاكات المتراكمة.

4- معدل دوران مجموع الأصول:

تقيس هذه النسبة مدى استغلال مجموع الموجودات على اختلاف أنواعها في تحقيق المبيعات، وليس هناك معدل نمطي لجميع المؤسسات، فهو يختلف من صناعة إلى أخرى، ويمكن مقارنة معدل المؤسسة مع معدل الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة، فإذا وجد أن معدل المؤسسة أعلى فإن ذلك يشير إلى نقص الاستثمار الكبير لهذه الأصول، وفي حالة انخفاضه يعتبر دليل على عدم استغلال الأصول أي أن هناك زيادة في الأصول لا ضرورة لها.

تحسب النحو التالي:⁵

معدل دوران مجموع الأصول=صافي المبيعات/مجموع الأصول=XXXمرة.

¹ مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 317.

² عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان منظور شمولي، دار المسيرة، عمان، 2010، ص 221.

³ أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، 2007، ص 164.

⁴ مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص ص: 323-324.

⁵ عبد الحلیم كراجه وآخرون، مرجع سابق، ص 173.

5- معدل دوران الأصول المتداولة:

يركز على مدى استخدام الأصول المتداولة في تحقيق المبيعات ويمكن مقارنته بالمعدل الموجود في الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة نظرا لعدم وجود معدل نمطي، والمعدل المرتفع مؤشر على الكفاءة أو احتمال الاعتماد على رأس مال عامل قليل.¹ تحسب هذه النسبة على النحو التالي:

معدل دوران الأصول المتداولة=صافي المبيعات/مجموع الأصول المتداولة=XXXمرة
ثالثا:نسب الربحية.

تشير إلى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح، كما أن نسب الربحية تثير اهتمام المستثمرين والإدارة والمقترضين، فالمقرضون مثلا يشعرون بالأمان بالنسبة للمؤسسات التي تحقق ربحا عاليا،² ومن بين نسب الربحية ما يلي:³

- 1- مجمل ربح العمليات: وتحسب كالتالي:
مجمل ربح العمليات=مجمل ربح العمليات/المبيعات
- 2- صافي ربح العمليات: ويكون حسابها:
صافي ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب/المبيعات
- 3- صافي الربح بعد الضريبة: ويتم حسابها كما يلي:
صافي الربح بعد الضريبة=صافي الربح بعد الضريبة/المبيعات
- 4- العائد على الموجودات: وتحسب هذه النسبة:
العائد على الموجودات=صافي ربح العمليات/مجموع الموجودات.
- 5- العائد على حقوق المساهمين: ونحسبها كما يلي:
العائد على حقوق المساهمين=صافي الربح بعد الضريبة/حقوق المساهمين.

¹ عبد الحليم كراجه وآخرون، مرجع سابق، ص 173.

² عبد الحليم كراجه وآخرون، المرجع نفسه، ص 176.

³ أيمن الشنطي، عامر شقر، مرجع سابق، ص: 165 - 166.

المطلب الثاني: نسب القوائم المالية.

النسب المالية وفقا للقوائم المالية تقسم كآلاتي:¹

1- نسب قائمة المركز المالي:

إن قائمة المركز المالي تتكون من جانبين جانب يضم الهيكل التمويلي وجانب آخر يضم الاستخدامات لذا فان هناك نسب تخص الهيكل التمويلي وأخرى تخص الاستخدامات، عليه سيتطرق الباحث إلى نسب الجانبين، وهي كآلاتي:

أ- التناسق في الهيكل التمويلي:

حيث سننسب كل مجموعة رئيسية من مصادر التمويل إلى مجموع مصادر التمويل كالتالي:

1. الوزن النسبي للالتزامات في الهيكل التمويلي = (الالتزامات ÷ الخصوم) × 100

2. الوزن النسبي لرأس المال = (رأس المال ÷ الخصوم) × 100

3. الوزن النسبي للاحتياطيات = (الاحتياطيات ÷ الخصوم) × 100

4. الوزن النسبي للأرباح المحتجزة = (الأرباح المحتجزة ÷ الخصوم) × 100

5. الوزن النسبي للالتزامات قصيرة الأجل = (الالتزامات قصيرة الأجل ÷ الخصوم) × 100

6. الوزن النسبي للالتزامات طويلة الأجل = (الالتزامات طويلة الأجل ÷ الخصوم) × 100

ب- التناسق في الاستخدامات " الهيكل الاستثماري":

هي النسب التي تخص جانب الاستخدامات وتتم عن طريق إيجاد الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر الأصول مقارنة بالمجموعة الفرعية التي ينتمي له ذلك العنصر، وهذه العملية هي لمعرفة جانب الأصول من قائمة المركز المالي لكي تكتمل الصورة في عملية تقييم المؤسسة واهم هذه النسب الآتي:

1. الوزن النسبي للأصول الثابتة مقارنة بالهيكل الاستثماري =

(الأصول الثابتة ÷ مجموع الأصول) × 100

2. الوزن النسبي للأصول المتداولة مقارنة بالهيكل الاستثماري =

(الأصول المتداولة ÷ مجموع الأصول) × 100

¹ علي خلف عبد الله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء و الكشف عن الانحرافات، رسالة ماجستير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والإقتصاد، قسم الإدارة، 2008، ص 29.

هكذا يتم نسبة كل عنصر من عناصر الأصول المتداولة أو الثابتة إلى مجموع الأصول المتداولة أو الثابتة من أجل معرفة الوزن النسبي لذلك العنصر، أي يتم نسبة النقدية مثلا إلى مجموع الأصول المتداولة أو يتم نسبة المكائن إلى مجموع الموجودات الثابتة وهكذا دواليك.

2- نسب قائمة الدخل:

هذه النسب تخص قائمة الدخل وبالتالي فإن هذه النسب تخص حسابات النتيجة ومن هذه النسب الآتي:

أ- نسب الربحية:

قد تطرقنا إلى هذه النسب فيما مضى ولكنها تتكون من الآتي:

1. نسبة مجمل ربح العمليات:

وهذه النسبة تستخدم لمعرفة كفاءة الإدارة في مجال تعاملها مع عناصر تكلفة المبيعات ومدى قدرتها على التحكم والسيطرة بهذه التكاليف وتكون هذه النسبة بالشكل التالي:

نسبة مجمل ربح العمليات = (مجمول ربح العمليات ÷ صافي المبيعات) × 100

2. هامش ربح التشغيل (قبل الفوائد والضرائب):

هامش ربح التشغيل = (صافي ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب ÷ صافي المبيعات) × 100
تستخدم هذه النسبة كمقياس عام لكفاءة التشغيل لأن الإدارة لا تستطيع السيطرة على الفوائد أو الضريبة أو الإيرادات والمصروفات الأخرى، وبالتالي ينبغي إجراء عملية فحص لجميع عناصر المصروفات من أجل معرفة اتجاهات المصروفات ومن ثم تحديد الخلل ومعالجته، ويعد هذا الإجراء ضروري كأحد إجراءات الرقابة وتقويم الأداء.

3. هامش الربح قبل وبعد الضرائب:

وهذه النسبة تكشف مقدار الأرباح من كل دينار واحد من المبيعات الصافية.

هامش الربح قبل الضرائب = (الأرباح قبل الضرائب ÷ صافي المبيعات) × 100

هامش الربح بعد الضرائب = (الأرباح بعد الضرائب ÷ صافي المبيعات) × 100

ب- نسب المصروفات:

بعد أن عرفنا اتجاه الربحية في المشروع عن طريق استخدام نسب الربحية لا بد معرفة اتجاه المصروفات والتي تعني التدفقات المالية الخارجة من المؤسسة وكما نعرف فإن المصروفات تؤدي إلى نقص الأصول أو زيادة في الخصوم أو كلاهما.

ينبغي دراسة المصروفات بدقة بل وبأدق التفاصيل ومعرفة نسبة كل عنصر من عناصر المصروفات من أجل الحد من ارتفاع نسب المصروف التي تؤدي إلى تدني أرباح المؤسسة إن لم تؤدي إلى خسارة المؤسسة لا سيما في البلدان النامية والتي تتصف بوجود بطالة مقنعة ناهيك عن أن كثيرا من هذه البلدان لا تربط الأجور والرواتب بالإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة المصروفات بصورة كبيرة.

إن كثيرا من المؤسسات هي في حقيقتها تحقق أرباحا لا بأس بها إلا أن بعض المصاريف غير المبررة والغير ضرورية تؤدي إلى تخفيض وتدنيه الإرباح بصورة كبيرة لذا ينبغي الانتباه إلى هذا الجانب. ويمكن للإدارة أن تستخدم هذه النسب كأحد أساليب الرقابة من حيث معرفة مدى سلامة قرارات الأقسام المختلفة في مجال المصروفات والأجور والرواتب وعلى سبيل المثال هل أن زيادة الرواتب والأجور كان على أساس الربط بالإنتاجية أم لا وهل أن إنتاجية الفرد ازدادت أم لا.

كما نستطيع معرفة أداء قسم التسويق مثلا عن طريق معرفة اتجاهات المبيعات هل ازدادت أم لا حيث أن قسم التسويق يساعد على زيادة الطلب على السلع عن طريق إبراز مميزات السلعة التي تنتجها المؤسسة وتعريف الجمهور بها ومن ثم هناك احتمال أن الإقبال على السلعة سيزداد وبالتالي يمكن قراءة مساهمة قسم التسويق عن طريق تحليل المبيعات ومعرفة اتجاهها إلى غير ذلك من أساليب. كذلك يمكن الاستفادة من هذه النسب في مسائل الفساد الإداري والتجاوزات عن طريق مقارنة وتحليل عناصر التكاليف مع مشروعات مماثلة للوقوف على الأسعار والتكاليف والمصروفات الحقيقية.

من نسب المصروفات الآتي:

$$1. \text{ المصروفات/المبيعات} = (\text{إجمالي المصروفات} \div \text{المبيعات}) \times 100$$

$$2. \text{ مصروفات التسويق/المبيعات الصافية} = (\text{مصروفات التسويق} \div \text{المبيعات الصافية}) \times 100$$

$$3. \text{ المصروفات الإيرادية/المبيعات الصافية} = (\text{المصروفات الإيرادية} \div \text{المبيعات الصافية}) \times 100$$

$$4. \text{ المصروفات التجارية/ المبيعات الصافية} = (\text{المصروفات التجارية} \div \text{المبيعات الصافية}) \times 100$$

$$5. \text{ الوزن النسبي للأجور} = (\text{الأجور} \div \text{إجمالي المصروفات}) \times 100$$

$$6. \text{ الوزن النسبي للإيجارات} = (\text{الإيجارات} \div \text{إجمالي المصروفات}) \times 100$$

هكذا يستمر المحلل في نسبة كل عنصر من عناصر المصروفات إلى مجموع المصروفات الإجمالية من أجل معرفة الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر المصروفات وكذلك من أجل معرفة أي المصروفات لها وزن كبير ويؤثر على ربحية المؤسسة بعد ذلك يقوم المحلل بدراسة السبب وراء زيادة هذه المصروفات وأخيرا معالجة هذا الانحراف.

3- النسب المالية المشتركة:

هذه النسب كما يدل عليها عنوانها أنها نسب مشتركة من القائمتين حيث يأخذ عنصر أو أكثر من احد القائمتين مع عنصر أو أكثر من القائمة الأخرى ويستفاد من هذه النسب في مجالات قرارات الاستثمار أو تقييم أي نشاط من نشاطات المؤسسة وغالبا ما تستخدم هذه النسب لتقييم أداء المؤسسة المتعلق بالمركز المالي قصير الأجل، وقد تطرقنا إلى اغلب هذه النسب عندما تطرقنا إلى نسب النشاط أو الدوران وسنشير فقط إلى أنواعها.

من النسب المالية المشتركة ما يلي:

أ- معدل دوران رأس المال العامل.

ب-معدل دوران الدائنين.

ت-معدل دوران المخزون السلعي.

ث-معدل دوران الأصول.

المبحث الثالث: المردودية.

باعتبار أن التحليل المالي في المؤسسة تهتم به عدة أطراف سواء كانت داخلية أو أطراف خارجية فما يهم هذه الأطراف هو المردودية من نشاط المؤسسة أو المردودية من الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة وهنا في هذا المبحث تم الإلمام بالمردودية بالمفاهيم وكذلك معرفة الأنواع المختلفة لها وكذا نسب المردودية التي تعتبر أهم النسب في التحليل المالي.

المطلب الأول: مفاهيم حول المردودية.

تعريف المردودية:¹

عرفها الأستاذ "P.conso" على أنها معنى يطلق على جميع الاتجاهات الاقتصادية عند استعمال واستخدام الإمكانيات المالية والمادية، والتي تعبر عن العلاقة بين الإمكانيات والنتائج، النتائج/النتائج/الإمكانيات.

هذه العلاقة ليس لها معنى إلا إذا تم مقارنتها بفترة مرجعية، ويكون قياس المردودية وتحديد مفهومها تبعا للعناصر المكونة لهذه العلاقة.

يرى كل من "P.loranze" و"R.teller" بأن المردودية بصفة عامة عبارة عن الفائض النقدي الناتج عن العمليات الخارجية والداخلية للمؤسسة، وبالتالي فالمردودية عبارة عن علاقة بين قوة تحقيق النتائج وحجم تكلفة الأموال المستثمرة.

قد عرفها أيضا كل من "Jack koehl" و"Jérôme caby" على أنها قدرة المؤسسة على تحصيل فوائد، وتتمثل في العلاقة بين النتائج التي تحصلت عليها والموارد التي وضعت تحت تصرفها من أصول مادية وغير مادية وأموال.

المطلب الثاني: الأنواع المختلفة للمردودية.

إن معرفة الأنواع المختلفة للمردودية

1- مردودية النشاط (المردودية التجارية):

على هذا المستوى يتم تقييم أداء المؤسسة بالمقارنة بين النتيجة ورقم الأعمال المحقق(خارج الضرائب) وهو الذي يشمل مستوى النشاط، لمعرفة إذا كانت المؤسسة تحقق نتيجة كافية من المبيعات لتغطية تكاليفها الثابتة والمتغيرة، وتعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تقديم

¹ عكوش محمد أمين، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010، ص 50.

المنتجات بكلفة أدنى أو بسعر أعلى لذلك فهي تؤثر على قدرة الدينار من المبيعات على تحقيق الربح،¹ ويمكن التعبير عن المردودية التجارية بواسطة النسب التالية:²

- ✓ معدل الهامش التجاري=الهامش الإجمالي/رقم الأعمال خارج الرسم
- ✓ معدل الفائض الخام للاستغلال=الفائض الخام للاستغلال/رقم الأعمال خارج الرسم
- ✓ معدل الهامش الاقتصادي=النتيجة الاقتصادية/رقم الأعمال خارج الرسم
- ✓ معدل النتيجة الصافية=النتيجة الصافية/رقم الأعمال خارج الرسم

2- المردودية الاقتصادية:³

تسمى كذلك بالعائد على الموجودات، حيث تعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من جميع موجوداتها وأصولها، وتقيس أيضا مدى نجاح الإدارة في استعمال هاته الأصول التي عهدت إليها، وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية=النتيجة الصافية/مجموع الأصول

كما يمكن أن تحسب أيضا بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية=معدل دوران الأصول X هامش الربح الصافي

معدل دوران الأصول=رقم الأعمال/الأصول

3- المردودية المالية:

المردودية المالية تقاس انطلاقا من معدل العائد على الأموال الخاصة.⁴

كما تسمى كذلك بالعائد على حقوق الملكية أو على الأموال الخاصة، حيث تهم هذه النسبة بالدرجة الأولى المساهمين والمستثمرين المحتملين بالإضافة إلى المسيرين، وهي مؤشر على قدرة المؤسسة على مكافأة المساهمين وزيادة ثروتهم الصافية الناتجة عن أنشطتها العادية، سواء على شكل أرباح موزعة أو على شكل تخصيص في الاحتياطات من شأنه رفع القيمة

¹ عكوش محمد أمين، مرجع سابق، ص 51.

² بن معزوز كمال، منهجية التحليل المالي في مركزية الميزانيات لبنك الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 63.

³ عكوش محمد أمين، مرجع سابق، ص 52.

⁴ Jérôme caby, Jacky koehl, analyse financière, dareios et Pearson éducation France, 2003, 2006, p 111.

الجوهريه للأسهم التي يحملونها، وحتى يرضي المساهم أو المستثمر ويقبل بوضع وعهد مدخراته لدى المؤسسة التي تكون مردوديتها المالية مرتفعة،¹ وتحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{المردودية المالية} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}) \times 100$$

المطلب الثالث: نسب التحليل المالي لقياس المردودية.

نسب المردودية:³

هي النسب التي تقيس مردودية المؤسسة بمقارنة نتائجها المحققة مع حجم ممتلكاتها وأصولها المستخدمة، وهناك عدد كبير من النسب تستخدم في مقارنة النتائج أو رقم الأعمال مع مختلف الأصول أو الخصوم، وتحسب عادة كنسب مئوية، وعموما كلما كانت النسبة كبيرة كان المردود جيدا، وكانت المؤسسة في حالة جيدة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

✓ **نسب المردودية الإجمالية:** هي التي تعتمد أساسا على رقم الأعمال الصافي ومقارنته مع أحد عناصر الأصول أو الخصوم كنسبة مئوية، مثلا:

$$\text{نسبة المردودية الإجمالية للأموال الدائمة} = \text{رقم الأعمال الصافي} / \text{مجموع الأموال الدائمة} \times 100$$

نسبة المردودية الإجمالية للأموال الخاصة = رقم الأعمال الصافي / مجموع الأموال الخاصة $\times 100$
بنفس الطريقة بالنسبة للأصول الثابتة، وهذه النسبة تقريبية ولا تعطي معنى دقيقا لأن رقم الأعمال يحتوي على مجموع الأعباء والأرباح.

✓ **نسب المردودية المختصرة:** تعتمد أساسا على النتيجة الإجمالية ومقارنتها مع أحد عناصر الأصول أو الخصوم بنفس الطريقة السابقة، مثلا:

$$\text{نسبة المردودية المختصرة للأموال الخاصة} = \text{النتيجة الإجمالية} / \text{الأموال الخاصة} \times 100$$

✓ **نسب المردودية الصافية:** تعتمد على النتيجة الصافية بنفس الطريقة السابقة، مثلا:

$$\text{المردودية الصافية للأموال الخاصة} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة} \times 100$$

- نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الإجمالية + الفوائد على الأموال الأجنبية / الأموال الدائمة $\times 100$

¹ عكوش محمد أمين، مرجع سابق، ص 53.

² Georges depallens , Jean-Pierre jobard, **gestion financière de l'entreprise**, Sirey, Paris, 10^e édition, 1990. P 343.

³ سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص ص: 64-65.

هناك بعض النسب المكملة لنسب المردودية مثل:

- نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية/الأموال الدائمة $100x$
- نسبة مردودية النشاط = النتيجة الصافية/رقم الأعمال $100x$
- نسبة ربحية الاستغلال = نتيجة الاستغلال/رقم الأعمال $100x$

خلاصة الفصل الثاني:

تستعمل العديد من الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة سواء كانت علاقة مباشرة أو غير مباشرة أو كانت هذه الأطراف داخلية أو خارجية التحليل المالي، فهو لا يخرج عن كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة من أجل الوصول إلى الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى البيانات المحاسبية الأهم من بين المصادر التي يستعملها التحليل المالي.

من أجل وصول المحلل المالي إلى الأهداف المرجوة من التحليل المالي عليه يتبع مجموعة من الخطوات التي تمثل في مجملها المنهج العلمي لعملية التحليل المالي، والتي تبدأ في الحصول على البيانات المحاسبية وتحليلها وضبطها على شكل نسب مالية لاختصار الوضعية المالية لهذه المؤسسة وكذا معرفة مردودية كل نشاط على حدى وتأثير كل فرع من فروع المؤسسة على الفروع الأخرى.

الخاتمة العامة:

تم من خلال الفصل الأول تحديد الإطار النظري للتحليل المالي، بهدف تبيان وتوضيح أساليبه ومجالاته، والأطراف المستفيدة من نتائجه.

أما من خلال الفصل الثاني الذي خصصناه لمختلف مصادر معلومات التحليل المالي وأدواته، فقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن الوثائق المحاسبية التي بحوزة المؤسسة من جدول حسابات النتائج والميزانية المالية يعتبران من أهم مصادر المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسة في التحليل، كما يعتبر التحليل المرآة العاكسة لحقيقة وضعية المؤسسة وتقييم مردوديتها وذلك بالكشف عن نقاط القوة والضعف التي تترجم منهج السياسة المالية المتبعة في المؤسسة ومدى فعاليتها، وبذلك تتكون لدى المحلل أو المستفيد من نتائج التحليل المالي صورة واضحة وشاملة عن حالة المؤسسة وعلى هذا الأساس تبنى القرارات.

من خلال دراسة حالة وما تلقيناه من معلومات أثناء التربص التطبيقي الذي قمنا به بمؤسسة (SARL DAR EDDIAF MOTORS) فقد اتضح أن للتحليل المالي أهمية بالغة في تقييم مردودية المؤسسة، وذلك من خلال دراسة وتحليل مختلف القوائم المالية من أجل الحكم على وضعية ومردودية المؤسسة.

أولاً: عرض النتائج.

أ- النتائج العامة:

من الدراسة النظرية لموضوع دور التحليل المالي في تقييم مردودية المؤسسات الاقتصادية توصلنا إلى النتائج التالية:

✓ يساعد التحليل المالي على تحديد نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة وأيضاً تحديد الفرص والتهديدات في بيئتها الخارجية، مما يساعد إدارة المؤسسة على التفاعل مع المتغيرات التي تحدث في محيطها.

✓ المعطيات المحاسبية هي بمثابة منطلق التحليل المالي ونقطة بدايته، فالإدارة المالية تتولى تحليل هذه المعطيات والبيانات المحاسبية عن طريق التحليل المالي لاتخاذ القرار المالي السليم، فالإدارة المالية يقع على عاتقها مسؤولية التقييم والتحليل والمراقبة المالية.

✓ يعتبر التحليل وسيلة هامة تستخدمها المؤسسة وليس غاية لاكتشافه تساؤلات أكثر من إعطائه حلول.

الخاتمة

- ✓ النسب المالية ونسب المردودية من أهم الوسائل المستخدمة في تحليل وضعية المؤسسة تحليلاً دقيقاً وإعطاء صورة مستقبلية لها.
- ✓ أهمية التحليل المالي ونتائجه تفيد المؤسسة وتفيد كذلك أطراف أخرى لها علاقة بالمؤسسة سواء كانت أطراف داخلية أو خارجية، فالتحليل المالي يوفر أدق المعلومات عن المؤسسة وكذا مدى سلامة مركزها المالي.

ب- النتائج الخاصة:

- من إسقاط الجانب النظري لموضوع دور التحليل المالي في تقييم مردودية المؤسسات الاقتصادية على الواقع العملي تم التوصل إلى النتائج التالية:
- ✓ استطاعت المؤسسة تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة من سنة 2011 إلى سنة 2013، وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الثابتة.
- ✓ من خلال حساب نسب السيولة فالمؤسسة تحتفظ بقدر كاف من السيولة خلال سنتي 2012 و 2013 ما يسمح لها بالقيام بمختلف أنشطتها وكذلك تسديد ما عليها من التزامات متداولة دون أي صعوبات، أما في سنة 2011 كان لديها نقص في السيولة وقد قامت المؤسسة بتحسينها.
- ✓ من خلال حساب نسب النشاط للمؤسسة تبين أن هناك تقدم في أدائها خلال السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة مستغلة لكل أصولها لأجل تحقيق مبيعات أكبر.
- ✓ كما نلاحظ من معدل دوران الأصول المتداولة أن المؤسسة فشلت في إدارة أصولها المتداولة حيث بلغ هذا التراجع خلال فترة الدراسة من سنة 2011 إلى سنة 2013 83,33% مما يعني ضرورة مراجعة سياسة تصريف المنتجات.
- ✓ من خلال تحليل نسب الربحية تبين لنا أن المؤسسة زادت من كفاءتها في تحقيق الأرباح وكذلك اهتمام المؤسسة بتسديد مستحقاتها الضريبية دون تركها في تراكم، إلا أن كفاءة إدارتها لم تظهر في العائد على الموجودات الذي ظل في تراجع خلال فترة الدراسة مقارنة بالموجودات التي تمتلكها المؤسسة.

✓ أما من خلال التحليل وفقا للقوائم المالية فقد تبين أن المؤسسة قامت بتوزيع جزء مهم من الأرباح التي كانت بحوزتها من أجل إعادة النظر في هيكلها التمويلي، وكذا تسديد التزاماتها من أجل تحسين مركزها المالي.

✓ بعد تحليل نسب المردودية تبين لنا تراجع المردودية الاقتصادية للمؤسسة خلال فترة الدراسة نتيجة لتجميد أموال كبيرة في الأصول الثابتة، واعتماد المؤسسة على تمويل دورة الاستثمار منها على دورة الاستغلال.

✓ أما بالنسبة للمردودية المالية فقد تبين أن هنا تراجع فيها رغم تحسن النتيجة الصافية وهذا راجع إلى إنتهاج المؤسسة سياسة توزيع الأرباح المحتجز لسنوات سابقة.

ثانيا: الاقتراحات.

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة يمكننا تقديم بعض الاقتراحات:

✓ محاولة الاهتمام بتمويل دورة الاستغلال من أجل تحسين المردودية الإجمالية للمؤسسة.

✓ توزيع الأرباح المحتجزة على المساهمين من أجل زيادة كفاءة الهيكل لتمويلي لها.

✓ إعطاء أهمية للتحليل المالي من أجل التقييم ومعرفة المركز المالي وكذا مردودية الأنشطة ومحاولة الربط بينها لإعطاء فرص أكبر في التفكير في استثمارات جديدة.

✓ الاهتمام بالوظيفة المالية داخل المؤسسة واعطائها أهمية.

✓ القيام بدورات تكوينية للموظفين في الإدارة المالية من أجل الوصول إلى تقييم دقيق وجيد عن وضع المؤسسة.

✓ استخدام مختلف النسب المالية من طرف إدارة المؤسسة من أجل تقييم ربحية وسيولة المؤسسة بغرض تسهيل مختلف التحاليل والتي تهم عدد كبير من ذوي المصالح المشتركة بالمؤسسة.

✓ تحديد مردودية الأنشطة المختلفة للمؤسسة لمعرفة الأنشطة التي لها أولوية ومحاولة توسيعها أو الاستثمار فيها.

✓ محاولة تطبيق التحليل المالي خاصة في القرارات الاستثمارية لتجنب المخاطرة.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. جبر؛ هشام، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.
2. الزبيدي؛ حمزة محمود، التحليل المالي "تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
3. الزبيدي؛ حمزة محمود، التحليل المالي "لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2011.
4. الحيايى؛ وليد ناجي، مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
5. الكايد؛ خليل احمد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، دار كنوز المعرفة، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
6. كراجه؛ عبد الحليم وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000.
7. لسوس؛ مبارك، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2012.
8. لطفي؛ أمين السيد أحمد، التحليل المالي "لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
9. مطر؛ محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني والأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2006.
10. مطر؛ محمد، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.
11. محمد؛ منير شاكر وآخرون، التحليل المالي "مدخل صناعة القرارات"، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2005.

12. ناصر؛ سليمان, التقنيات البنكية وعمليات الائتمان, ديوان المطبوعات الجامعية, 2012.
13. النعيمي؛ عدنان تايه, إدارة الائتمان منظور شمولي, دار المسيرة، عمان، 2010.
14. النعيمي؛ عدنان تايه، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي "اتجاهات معاصرة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
15. عبد الرحيم؛ محمد إبراهيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
16. عدون؛ ناصر دادى، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، 1999.
17. عدون؛ ناصر دادى، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، الجزء الأول، 1988.
18. العصار؛ رشاد وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001.
19. عقل؛ مفلح محمد، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006.
20. الشماع؛ خليل، خالد أمين عبد الله، التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف العربية، 1990.
21. الشمري؛ خالد توفيق، التحليل المالي والاقتصادي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2010.
22. الشنطي؛ أيمن، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

المذكرات:

1. أمين؛ عكوش محمد، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010.

2. الجرجاوي؛ حليلة خليل، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
3. الكلوت؛ خالد محمود، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، غزة، 2005.
4. كمال؛ بن معزوز، منهجية التحليل المالي في مركزية الميزانيات لبنك الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.
5. عبد الله؛ علي خلف، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، رسالة ماجستير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الإدارة، 2008.
6. عمر الطويل؛ عمار أكرم، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، غزة، فلسطين، 2008.
7. سعادة؛ اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2009.

المجلات:

1. عبود؛ سالم محمد، "تقويم أداء المصارف التجارية باستخدام أدوات التحليل المالي"، مجلة المثلى للعلوم الإدارية، الاقتصادية، المجلد3، العدد5، مركز بحوث التسويق، بغداد، 2013.
2. رمو؛ وحيد محمود، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، تنمية الرافدين، مجلد32، العدد100، 2010، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

المواقع:

1. www.infotechaccountants.com, page consulté le 20 mars 2014, 13 :00.
2. www.ao-academy.org, page consulté le 20 mars 2014, 13 :20.

المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

1. Patrice Vizzavona, **Gestion Financière**, 9^e Edition, Berti Edition, Paris, 1999.
2. Georges Depallens, Jean-Pierre Jobard, **Gestion Financière De L'entreprise**, Sirey, Paris, 10^e Edition,1990.
3. Jérôme caby, Jacky koehl, **Analyse Financière**, Dareios Et Pearsoneducation Paris, 2003, 2006.
4. Luc Bernet- Rollande, **Pratique De L'analyse Financière**, Dunod, Paris, 2009.

الملخص:

المؤسسة الاقتصادية هي النواة المركزية للاقتصاد العالمي، ديمومتها وتوسعها يتطلب قرارا صعبا في ظل البيئة الاقتصادية الحالية.

إن وضع خطط قصيرة الأجل (إعداد الموازنات)، واستراتيجيات على المدى الطويل يعتمد على تحديد المركز المالي للمؤسسة ومعرفة مردوديتها من خلال استخدام تقنيات التحليل المالي حيث يلعب دورا هاما للغاية كأداة للتشخيص وتقييم الصحة المالية والمردودية بالتعرف على نقاط القوة و استغلالها ومواجهة نقاط الضعف بقرارات تسييريه.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي _ المردودية _ التقييم.

Résumé:

L'entreprise économique est le noyau central de l'économie mondiale, sa pérennité et son expansion exige une prise de décision difficile dans l'environnement économique actuel.

La mise en place des plans à court terme (budgétisation) et stratégies a long terme dépend de la détermination de la position financière et la connaissance de sa rentabilité a travers l'utilisation de la technique de l'analyse financière qui joue un rôle très important comme outil de diagnostic et dévaluation de sante financière et sa rentabilité afin déterminer les points forts qu'on peut l'exploiter et faire face aux points faibles par une décision managériale.

Mots clés : Analyse financière _ Rentabilité _ Evaluation.